البحث الثالث عشر

الاقتصاديات الكلية لمشكلة البطالة فى مصر

أ٠ د٠ عصـــام منتصر

مقـــــدمة :

تفاقمت مشكلة البطالة فى مصر بمعدلات متزايدة فى السنوات الأخيرة، جاء هذا التفاقم فى وقت تزايدت فيه الموارد المالية ، سواء محولة من الخارج أو محققة فى الداخل ، وكذلك بشكل مطرد لم يسبق له الحديث فى مصر من قبل ٠ مما أثار التساؤل لماذا لم تستخدم هذه الفوائض فى تكوين رأسمالى منتج يفتح مجال العمل لاعداد متزايدة من راغبى العمل وبالتالى يؤدى الى زيادة معدلات استخدام الطاقة البشرية المتاحة ٠

من ناحية أخرى فان ارتفاع معدلات التدفق المالى من الخارج أدى الى زيادات كبيرة فى معدلات الانفاق ليس فقط فى مكوناتها ، وفى الانمـــــاط السلوكية بصورة عامة ٠ هذه الاوضاع كانت بطبيعة الحال مؤقته ولم يكن من الممكن أن تستمر على المدى الطويل ٠ وقد بدأت بالفعل معدلات التدفق المالى الخارجى تتباطأ مع بداية الثمانينات ٠

ولذا فان مواءمة التغير فى الاوضاع الخارجية تتطلب تغيرا موازيا فى أنماط النمو وسياساته بل وسلوكياته ، والسبيل الى ذلك هو تخفيض معدلات نمو الطلب من ناحية ، وزيادة معدلات نمو الانتاج ومروناته من ناحية أخرى بقصد انقاص فجوة الطلب الكلى وتحقيق نمو أكثر توازنا واستقرارا على المدى الطويل ٠

ان ارتفاع معدلات البطالة جعل تنفيذ الاصلاح الاقتصادى المطلوب ، وما قد يتطلب من سياسات اجمالية انكماشية على المدى القصير ، أمر من غير السهل تحقيقه ٠

وترمى هذه الدراسة الى القاء بعض الضوء على العلاقة بين زيادة البطالة فى مصر ومعدلات الادخار والاستثمار على وجه الخصوص · ونظرا لارتباط الادخار والاستثمار بالمتغيرات الاقتصادية الاجمالية بصفة عامة Macro-economic فان التحليل سوف يتم من خلال اطار تحليلى اجمالى يتناسب مع هيكل الاقتصاد المصرى · Variables

وتنقسم الدراسة الى ثلاثة أجزاء فى الجزء الأول تقدم عرضا مقارنا ومختصرا لأهم النظريات الاقتصادية الاجمالية التى تقدم اطارا تحليليا لمناقشة مسألة البطالة ومسبباتها وكيفية التأثير عليها وغرض هذا العرض السريع هو تقديم اطار تحليلى يصلح لمناقشة البطالة فى مصر · وفى هذا المجال يتم عرض ومناقشة ومقارنة نظريات النمو والعمالة فى الفكر الكلاسيكى (بايديولوجيته الرئيسيتين : الاقتصاد الحر والاشتراكية الماركسية) وفى الفكر النيو كلاسيكى والكينزى · كما يتضمن التحليل ليس فقط المناهج التاريخية لهذه النظريات ، بل أيضا امتداداتها المعاصرة ·

أما الجزء الثانى فيقدم عرضا سريعا لمشكلة البطالة فى مصر يركز هذا الجزء على جانب العرض من العمل والعوامل المؤثرة فيه · ويناقش أيضا بعض المشاكل التحليلية والاحصائية لقياس وتحديد حجم البطالة فى مصر · ينتهى هذا الجزء الى وجود فائض كبير غير مستخدم من قوة العمل فى مصر · وبالتالى يلزم التركيز على جانب الطلب على العمل واقتصادياته الاجمالية لفهم ومعالجة مشكلة البطالة فى مصر ·

والجزء الثالث يقدم سردا تاريخيا تحليليا لنمط ومعدلات النمو فى مصر فى العقدين الماضيين · يركز هذا الجزء على المتغيرات الاقتصادية الاجمالية المؤثرة فى الطلب على العمل وعلى وجه الخصوص يتم تحليل معدلات نمو الناتج والدخل الاجماليين والادخار والاستثمار والعوامل المؤثرة فيها · يتم ذلك بالاستعانة بالاطار التحليلى الذى سبق تقديمه ·

١ ـ نظريات العمالة ـ اطار تحليلى اجمالى :

أجمعت المدارس الاقتصادية الفكرية المختلفة ، بدءا بالمدرسة الكلاسيكية فى انجلترا ، على أهمية عملية التراكم الاقتصادى الرأسمالى

Capital accumulation ونتائجها بالنسبة للنمو والتنمية الاقتصادية ٠ وهذا ينبع ضمنيا من الدور الاساسى التاريخى الذى قام به التراكم الرأسمالى فى نمو الدول الرأسمالية وارتباطه العضوى بطبيعة هذا النظام ٠ لذلك نجد كل النظريات الاقتصادية : ريكاردو ماركس ، النيوكلاسيكيون ، كينيز وما يعدهم يعطون مكانا أساسيا للتراكم الرأسمالى وعلاقته بتحقيق معدلات عمالة كاملة وما ينجم عن ذلك من تحقيق معدلات مثلى للنمو ٠

أيضا هناك اجماع بين هذه النظريات على الارتباط العضوى بين التراكم الرأسمالى وتوزيع الدخل بين عناصر الانتاج ٠ هذا الارتباط هو نتيجة للعلاقة بين التراكم الرأسمالى والادخار من ناحية ، واختلاف معدلات الادخار طبقا لأنماط توزيع الدخل القومى من ناحية أخرى اذ أن تغير عوائد عناصر الانتاج أثناء عملية النمو مع اختلاف معدلات نمو العرض والطلب على هذه العناصر يؤثر بطبيعة الحال فى أنصبتها فى الدخل القومى ٠ ومعرفة توزيع الدخل القومى بين عناصر الانتاج ، يمكن من معرفة توزيعه بين الفئات الداخلية المختلفة فى ضوء توزيع الثروة بين عناصر الانتاج « لذلك تركز هذه النظريات المختلفة على تحديد العلاقة بين توزيع الدخل بين عناصر الانتاج المختلفة ، والتراكم الرأسمالى فى نفس الوقت ٠

ويلزم التنويه هنا أنه وأن كان توزيع الدخل فى النظرية النيوكلاسيكية لم يقم بنفس الدور الأساسى الذى قام به فى النظريات الأخرى الا أنه يمثل ركنا أساسيا من أركان النظرية ٠ وينبع هذا من أهمية تحديد الاسعار النسبية لعناصر الانتاج والدور الرئيسى الذى تمثله فى تحديد تكلفة وأسعار السلع والخدمات مع معرفة الدور الرئيسى الذى يقوم به النظام السعرى فى توزيع الموارد الاقتصادية يمكن تحديد أهمية عوائد عناصر الانتاج ، وبالتالى أنصبتها فى الدخل القومى فى هذه النظرية ٠ ناهيك عن أن زيادة نفوذ التنيظمات العمالية فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، وتنافسها مع الدول الاشتراكية الأخرى ، أدى الى اعطاء اهتمام متزايد من المنظرين النيوكلاسيكيين لمسألة توزيع الدخل القومى وعلاقته بالنمو ٠

وهكذا يمكن أن نخلص الى أن العلاقة بين التراكم الرأسمالى وتوزيع الدخل ومعدلات العمالة والنمو أصبحت أمرا متفقا عليه فى كل النظريات

الاقتصادية التى تعاقبت على اختلاف مراحل النمو الاقتصادى فى الدول الأكثر نموا · فاذا كان الأمر كذلك فان مسألة توزيع الدخل ودورها فى التنمية الاقتصادية للدول النامية تصبح أكثر جدارة بالاهتمام · هذه الدول ، تختلف عن سابقاتها ، بمحاولتها الاسراع بعملية التنمية التى تتطلب ارتفاع أنصبة الادخار والاستثمار فى الدخل القومى · وأيضا فان سوء توزيع الثروة المشاهد عند بداية عملية التنمية يجعل مشكلة توزيع الدخل مسألة ذات أهمية ليس فقط اقتصادية بل وسياسية ·

النظرية الكلاسيكية :

أدخلت هذه النظرية مسألة نمو السكان فى التحليل الاقتصادى والنموذج الاقتصادى الاجمالى لأول مرة Malthus ومنذ ذلك الحين أصبح معدل نمو السكان أحد المتغيرات الاساسية فى نماذج النمو الاقتصادى·

تتلخص نظرية توزيع الدخل الكلاسيكية فى الاتى : أن ارتفاع معدلات نمو السكان بالمقارنة بمعدلات نمو مصادر رزقهم ـ خاصة من الغذاء Subsistence تؤدى الى وجود فائض فى قوة العمل متاح للاستخدام فى القطاع الرأسمالى · لذلك يتحدد أجر العمل الحدى والمتوسط فى القطاع الرأسمالى بالقدر اللازم للوفاء بالحاجات الأساسية للعمال · وأن مستوى الأجور المنخفض هذا يقل كثيرا عن الانتاجية الحدية للعمل · والفرق بين اجمالى الانتاجية الحدية للعمل واجمالى الأجور يمثل الربح الرأسمالى أما عائد الأرض (الريع) فيتحدد بالفرق بين الأجر المتوسط والحدى ·

ويترجم الكلاسيكيون نظريتهم لتوزيع الدخل القومى بين عناصر الانتاج الثلاثة الرئيسية الى ميكانيكية للنمو · وتزايد نصيب الربح والدخل ، وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار الرأسمالى تؤدى الى معدلات متزايدة للتراكم الرأسمالى ، والطلب على العمالة والنمو ·

والدروس المستفادة هنا تتلخص فى أمرين هامين من وجهة نظر التنمية الاقتصادية المعاصرة ، كما أوضح الفكر التنموى الحديث (و٠أ٠ لويس)وهما:

أولا : العلاقة العضوية بين زيادة نسبة الربح فى الدخل القومى وارتباطها بازدياد معدلات نمو الادخار والاستثمار ٠

ثانيا : العلاقة بين تكلفة المعيشة (خاصة الغذاء) ومستوى الأجور وأثر ذلك على معدلات الربح والتراكم الرأسمالى ٠

هذه النظرية فى نفس الوقت لم تعط اهتماما كبيرا لأثر التطور التكنولوجى على توزيع الدخل والتراكم والنمو ٠ أيضا لم تأخذ فى اعتبارها ضيق نطاق السوق والقيود التى يفرضها جانب الطلب على معدلات نمو الانتاج ٠ وأخيرا لم تأخذ فى حسبانها دور الافتراض الخارجى كمكمل للادخار المحلى فى تمويل الاستثمار والتنمية ٠ أنقص ذلك من قدرة النظرية على الاستخدام المباشر كاطار لتحليل مشاكل الدول النامية ٠

النظرية الماركسية :

ارتكز شرح ماركس لكيفية توزيع الدخل فى النظام الرأسمالى أثناء عملية النمو على نفس الأساس الذى ارتكزت عليه النظرية الكلاسيكية وهو الفائض الاقتصادى Surplus value ومع ذلك فان هناك بعض الاختلافات فى المنهج التحليلى للنظريتين ٠ مثلا لم يعط ماركس أ ىاهتمام لنظرية ريكاردو فى تناقص العائد الحدى لعناصر الانتاج ٠ كما قسم عوائد عناصر الانتاج الى عنصرين فقط وهما الاجور والفائض ، ويمثل الاخير ما يتبقى بعد دفع الأجور ٠

فى نفس الوقت يتحدد الأجر بسعر عرض العمل ، والذى عرفه على أساس تكلفة المعيشة اللازمة لتكاثره واستمراره فى العمل Reproduction ومرة أخرى لما كان الانتاج الحدى للعمل فى القطاع الرأسمالى يفوق كثيرا تكلفة العمل ، فان الفائض يمثل المصدر الرئيسى للادخار والاستثمار ٠ من المهم أن تذكر هنا أن فائض العرض من العمل بالنسبة لماركس لم يكن نتيجة لارتفاع معدلات نمو السكان ـ بالمقارنة بالموارد ـ كما قال مالتس ـ بل يأتى من ارتفاع معدلات نمو عرض العمل على معدلات نمو الطلب عليه نتيجة لعملية الاحلال الرأسمالى للعمل فى القطاعات غير الرأسمالية ٠

وهكذا نرى أن النظرية الكلاسيكية والنظرية الماركسية متقاربتان فى

أسلوبهما التحليلى فيما يتعلق بتوزيع الدخل وتحقيق الفائض الاقتصادى فى القطاع الرأسمالى ودوره بالنسبة للتراكم الرأسمالى والنمو • وأن كانا ، كما نعلم ، يختلفان فى أمور كثيرة أخرى سواء فى الاهداف أو النتائج •

قدم أوسكار لانج ، مستخدما المنهج التحليلى الماركسى ، تعريفا للبطالة فى الدول النامية وكيفية معالجتها قد يكون من المفيد ذكره هنا(١) يقيس لانج التخلف الاقتصادى بالنسبة بين العمالة الفعلية (N) وقوة العمل المتاحة N_o • وفى نفس الوقت فهو يعرف العمالة الفعلية كالآتى :

$$\alpha = \frac{c}{v}$$

$$V = N - W$$

$$N = \frac{c}{\alpha . W}$$

حيث :

C = قيمة رأس المال المتاح Value of available capital stock

N = قيمة العمل المستخدم Value of total labor force employed

W = متوسط الأجور Average wage rate

c = درجة التركيز الرأسمالى Average degree of capital intensity

وفى الواقع فان النسبة $\frac{c}{v}$ تمثل نسبة رأس المال للعمل capital/labor مع قياس الاخير بالأجر الكلى فاذا كان هناك فائض عمل ، أى $N > N_o$ ، فان زيادة معدلات العمالة تتطلب أما انقاص الأجر المتوسط W وهو أمر غير ممكن بسبب انخفاض مستوى الأجور فى الدول النامية ، أو انقاص نسبة رأس المال / عمل (α) ، مع ما ينجم عن ذلك من انخفاض فى الانتاجية •

الحل الثالث طبقا للانج هو زيادة درجة التركيز الرأسمالى C وهو الحل الاكثر واقعية والذى يتفق مع أهداف النمو والتحديث •

الزيادة فى درجة التركيز الرأسمالى المطلوبة (أى معـــدل التراكم الرأسمالى اللازم تتحدد بنسبة فائض العمل للعمالة القائمة) $\left(\frac{N - N_o}{N}\right)$

يرى لانج أن الزيادة اللازمة فى الكثافة الرأسمالية يمكن تحقيقها عن طريق الاستثمار العام · وفى نفس الوقت يستبعد امكانيـــة اتبـاع النمط التاريخى للدول الاوروبية الذى اعتمد فى التراكم الرأسمالى على موارد الطبقة المتوسطة الصناعية للاختلاف الكبير فى ظروف الدول النامية كما استبعد أسلوب الاقتراض من الخارج الذى يمثل فى رأيه ، نزيفا للموارد فى نهاية الأمر ، وليس اضافة لها ·

والتجربة الفعلية للدول النامية ذات النظم الاقتصادية المختلطة أثبتت أن الاستثمار العام لم يستخدم فى كثير من الاحيان لزيادة الفائض الاقتصادى والارتفاع بمعدلات الادخار والتراكم الرأسمالى بل أسيىء استخدامه كأداة لتوزيع الدخل،ولم يكن ذلك فى معظم الاوقات فى صالح الفئات (ذات الدخول المنخفضة) · وأدى ذلكفى نهاية المطاف الى انخفاض ربحية المشروعات العامة ، مما أدى بدوره الى انخفاض معدلات الادخـــار المحلى ، وزيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجى لتمويل الاستثمار والتنمية ·

النظرية النيو كلاسـيكية :

يعتمد توزيع الدخل بين عناصر الانتاج ، طبقا لهذه النظرية ، على مبدأ الانتاجية الحدية والعلاقة بين العرض والطلب لعناصر الانتاج · قامت النظرية على أساس مجموعة من الافتراضات وان كانت انعكاسا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية فى أوروبا وأولوياتها فى ذلك الوقت ، الا أنهـــا أضعفت من صلاحية النظرية كاطار لمعالجة مشاكل النمو فى الدول النامية · ومن بين الافتراضات الهامة للنظرية أنها لم تعد تفترض وجود فائض فى العمالة ، بل قامت على أساس تحقيق العمالة الكاملة ، فضلا عن ذلك فانها قامت على أساس سهولة الاحلال بين عناصر الانتاج · ذلك الى جانب تركيزها على عملية الانتاج والاستهلاك فقط وكيفية تحقيق الانتاج الأمثل والتوازن مستخدمة فى ذلك الأسلوب الرياضى لتحقيق التساوى الحدى بين العرض والطلب فى الأسواق المختلفة ·

اذن استبعدت النظرية البعد الاجتماعى للنمو الاقتصادى الذى قامت عليه كل من النظرية الكلاسيكية والماركسية عند معالجتهما للنمو الاقتصادى وفضلا عن هذا فان الربح فى صورة فارق بين التكلفة الحدية والمتوسطة ، طبقا لهذه النظرية ، يمكن أن يتحقق فقط على المدى القصير لثبات المتاح من رأس المال Quasi-rent · أما على المدى الطويل فان نسب الأجور والارباح تتوقف على المعدل الحدى للاستبدال بين العمل ورأس المال · كان من نتيجة ذلك أن الثبات التاريخى الملاحظ لنسبة الأجور للدخل فى الدول الأكثر تقدما فسر على أنه دليل على أن مرونة المعدل الحدى للاستبدال بين العمل ورأس المال ·

ان وجود فائض فى العمالة ، وغياب المنافسة الكاملة نظرا لطبيعة السوق ، والاوضاع الاجتماعية والسياسية القا ئمة فى البلاد النامية ، يتطلب تعديلات جذرية فى الافتراضات التى قامت عليها النظرية قبل تطبيقها لمعالجة مشاكل البطالة والنمو فى الدول النامية ، الا أنه فى نفس الوقت فان تطبيق النظرية فى ظل المنافسة غير الكاملة تشكل مدخلا أكثر واقعية لتحديد معدلات الربح وبالتالى توزيع الدخل فى الدول النامية · هذا مع مراعاة أن التنظيم الاحتكارى للاسواق فى الدول النامية يمثل فى كثير من الاحيان الأساس وليس الاستثناء كما افترضت النظرية النيوكلاسيكية ·

نظـــرية كينـــز :

تقوم نظرية كينز على افتراض فائض فى العمالة مثله فى ذلك مثل النظرية الكلاسيكية والمراكسية ولكنها بخلاف هاتين النظريتين تفترض أيضا فائض فى رأس المال : وهى بذلك تعكس الاوضاع التى سادت فى أوروبا أثناء فترة الكساد فى الثلاثينات ·

كان من نتيجة ذلك أن ركزت النظرية أولا على الفترة القصـــيرة ، وثانيا على جانب الطلب الاجمالى فقط وليس العرض الاجمالى مفترضة أن الزيادة فى الطلب الاجمالى تؤدى تلقائيا الى زيادة فى العرض دون ما حاجة للزيادة فى الأسعار نتيجة للبطالة السائدة لكل من العمل ورأس المال · فضلا عن هذا فأن القيد على النمو على المدى الطويل طبقا لهذه النظرية هو زيادة معدلات الادخار مع الزيادة فى الدخـــل والنقص فى الطلب الفعال الذى تؤدى اليـــه ·

ومع هذا فان الكينزيين طوروا النظرية فيما بعد واستخدموها لمعالجة النمو على المدى الطويل • فى نفس الوقت عدلت النظرية النيوكلاسيكية أيضا اقتراحاتها لتأخذ فى الاعتبار بعض الاضافات التى قدمها كينز • وبالتالى تم تدريجيا استيعاب نظرية كينز داخل الاطار التحليلى العام للنظرية النيوكلاسيكية وكان من نتيجة هذا التزاوج بين النظريتين قيام نموذج عام للتحليل الاقتصادى الاجمالى يمثل مزيجا من النظرية النيوكلاسيكية والنظرية الكينزية ويعطى هذا النموذج اطارا لتحليل العوامل المؤثرة فى التوازنات الاقتصادية الاجمالية ، والسبيل الى تحقيق العمالة الكاملة باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية • ومع هذا لا يدخل توزيع الدخل ضمن الاطار التحليلى لهذا النموذج المهجن (أو المركب) ذلك لأنه فيما يتعلق بالعرض الكلى يأخذ بالمدخل النيوكلاسيكى الذى يتعرض لكيفية تحديد أسعار عناصر الانتاج ولكن ليس أنصبتها فى الدخل القومى •

نماذج النمو الحـــديثة :

فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تم تقديم بعض نماذج النمو التى تحاول معالجة أوجه النقص فى نموذج كينز بادخال جانب العـرض الكلى ومحددات نموه على المدى الطويل وعلاقته بالدخل والطلب الكليين وخاصة الادخار والاستثمار • من بين هذه النماذج يمكن الاشارة على وجه الخصوص الى نموذجى هما (هارود ـ ودومار) نظرا لصلاحيتهما كاطار لتحليـــل العلاقة بين معدلات النمو والعمالة من ناحية والادخار والاستثمار من ناحية أخرى ، ولو أن بعض افتراضات هذين النموذجين لا تتفق مع الواقع خاصة فى البلاد النامية الا أنه يمكن تطويرهما ليفيا بالغرض المطلوب من حيث الاستخدام لتحليل مشاكل التنمية •

ونموذج هارود يميز بين معدل النمو « الطبيعى » Natural Rate وبين معدل النمو «الممكن» Warranted Rate اذا افترضنا أن معدل النمو الطبيعى للدخل هو ذلك المعدل الذى يحقق العمالة الكاملة ، وآخـــذين فى الاعتبار معدل الانتاجية القائم لرأس المال ، يمكن تحديد رأس المال المطلوب لتحقيق هذا المعدل هذا من جانب العرض الكلى •

ولكن حتى يتحقق التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى أثنـــاء عملية النمو ، فلا بد من أن نأخـــذ فى الاعتبار مـعـــدل نمو آخر للدخـــل Warranted يرتبط بمعدل الادخار وبالتالى الطلب الكلى · التوازن الكلى يتطلب تساوى معدلى النمو الأمر الذى قد لا يتحقق تلقائيا ، ويتطلب اتباع سياسات معينة ·

ويتميز هذا النموذج بأنه يمثل اطارا شاملا لجانبى العرض والطلب أيضا يمكن أخذه كمكمل للنماذج الاجمالية المستخدمة والتى تركز على تفاصيل جانب الطلب والقائمة على الاطار التحليلى لكينز · بذلك يمكن الربط بين سياسات الطلب وأدوات التأثير فيها كالسياسات المالية والنقدية ، وجانب العرض والانتاج وعلاقاته بمعدلات نمو السكان والعمالة · كذلك يمكن تقسيم كل من العرض الكلى والطلب الكلى الى مكوناتهم القطاعى وبالتالى تدخل فى التحليل الجوانب الهيكلية لسياسات التنمية ·

الخلاصـــــة :

ان النظريات التى استعرضناها أعلاه تمثل أدوات تحليلية قائمة تلقى الضوء على جوانب مختلفة للتنمية · وان كان لكل منها اطار ايديولوجى متميز وبالتالى تختلف كثيرا فى أهدافها ونتائج تحليلها الا أنها تقدم أيضا أدوات فنية تحليلية يمكن استخدامها فى اطارات ايديولوجية مختلفة · من هذا المنطلق يمكن اعتبار هذه النظريات وأدواته التحليلية كأصول تحليلية يمكن أن تكمل بعضها البعض ·

٢ ـ نمو السكان وقوة العمل فى مصر (عرض العمل) :

أن من أهم العوامل المؤثرة فى تحديد قوة العمل معدل هو نمو السكان وخصائصه الديمغرافية من ناحية ، ومعدل المساهمة فى قوة العمل من ناحية أخـــرى Labor force participation rate وهذا الاخير يؤثر فيه متغيرات عديدة ذات صلة بنمط التنمية الاقتصادية وما يصاحبها من تغير فى الهياكل الاجتماعية والثقافية ونسب التحضر الخ · ولما كان من بين المعايير التى يمكن أن تقاس بها درجة التنمية الاقتصادية مؤشرات مثل : متوسط دخل الفرد ، معدل النمو الصناعى ، التطور التكنولوجى الخ فقد لوحظ من النمو التاريخى

لعدد من الدول أنه كلما زادت درجة التنمية مقاسة بالمعايير السابقة كلما ارتفع معدل الاشتراك فى قوة العمل ٠

هذه العلاقة المطردة بين معدلات التنمية ومعدلات الاشتراك فى قو العمل يمكن أيضا النظر عليها ، بل وتحديد طريقة قياسها ، بالتغير الذ يحدث فى التنظيم الاجتماعى للانتاج ٠ فى المجتمعات التى مازالت فى المراح الأولى لتنميتها الاقتصادية ، يتم الانتاج فى اطار تنظيم اجتماعى اشتراكى غير متطور ينتج أساسا للاستهلاك المباشر

مع التقدم الاقتصادى تزيد نسبة الانتاج للسوق والتخصص(٢) ٠ نتيجة لازدياد حجم القطاع الرأسمالى فى الاقتصاد مع تقلص القطاع الاشتراكى البدائى Communal subsistence والموارد التى يعتمد عليها فى العمل والمعيشة وزيادة المنافسة بين القطاع الرأسمالى واستبدال انتاجه بالانتاج الرأسمالى (عن طريق السوق) ، يزداد نسبة الراغبين فى العمل وبالتالى نسبة الراغبين فى الاشتراك فى قوة العمل(٣) ٠

النظرية الكلاسيكية ونظريات التنمية الاقتصادية الحديثة التى قامت على أساسها بنت تحليليها على أساس فائض العمالة فى القطاع التقليدى Subsistence sector والمتاح للعمل فى القطاع الحديث (الرأسمالى) ٠ مع تقدم التنمية ينمو هذا الاخير ليستوعب الاقتصاد بأكمله كما هو الأمر فى الدول الاكثر نموا فى الوقت الحالى ٠ مع التطور الاقتصادى وازدا حجم ودور الاقتصاد الرأسمالى والاقتراب من العمالة الكاملة بشكل ف العاملين « بطالة » وليس « فائض عمل » ٠

تعريف البطالة اذن فى الدول التى يغلب عليها القطاع التقليدى يختلف عنه فى الدول التى يمثل فيها القطاع الرأسمالى الجانب الاكبر للانتاج ٠ البطالة فى القطاع التقليدى فى هذه الحالة غير منظوره ، والتنظيم الاجتماعى للعمل يسمح بها حيث أن الاستهلاك ، مثله فى ذلك مثل الانتاج يكون جماعيا ٠ فى مصر تتعايش « البطالة » وفائض العمل » معا حسب القطاع والتنظيم المؤسس للانتاج فيه ٠

أما بالنسبة للخصائص الديمغرافية للسكان فالذى يهمنا هنا بالدرجة (الموارد البشرية)

كبر هو التوزيع العمرى للسكان · فعندما يكون معدل نمو السكان مرتفعا ، ن نسبة السكان فى الاعمار الصغيرة تكون مرتفعة · مع ارتفاع الدخل سب التحضر وغير ذلك من الظواهر التى تصاحب التنمية ، ومع ما تتطلبه · تغيرات اجتماعية وحضارية وسلوكية ، تنخفض معدلات نمو السكان · ا يؤثر بدوره على التوزيع العمرى له ، حيث تقل نسـبة السكان فى عمار الصغيرة (صفر ـ ١٥) وتزداد نسبتهم فى الاعمار المتقدمة (فوق ـ ٦٥ عام) هذا بطبيعة الحال يؤثر أيضا على العلاقة بين السكان وقوة مل ومعدلات نموهما مائلا نحو زيادة نسبة قوة العمل للسكان · فى ظل تحليل السابق والقائم على الانماط العالمية المشاهدة تاريخيا علينا تحليل العلاقة بين السكان وقوة العمل فى مصر · الجدول رقم (١) يعطى صورة احصائية لتطور اعداد السكان وقوة العمل ومعدلات نموها من بداية هذا القرن حتى عام ١٩٨٦ م · يتضح من هذه البيانات أن معدلات نمو السكان التى تباطأت فى الستينات بدأت تتزايد مرة أخرى منذ السبعينات لتصل فى الوقت الحالى الى ٨ر٢٪ فى السنة بعد أن كانت قد انخفضت الى ٤ر٢٪ هذا يختلف عن الانماط المشاهدة فى الدول الاخرى والتى تصـاحب التنمية كما سبق لنا أن ذكرنا ·

من الملاحظ أيضا أن معدل المساهمة فى قوة العمل الذى كان قد وصل فى أوائل القرن الحالى الى ما يزيد على ٣٠٪ قد هبط الى ٢٨٪ فقط حسب تعداد العام لـ ١٩٨٦ هذا أيضا يختلف عما كان متوقعا مع تطور التنمية صادية والاجتماعية ، ونسب التحضر ، تعليم المرأة الخ · فضلا عن هذا فانه فى السنوات الاخيرة مع زيادة معدلات ارتفاع تكاليف المعيشة زادت نسبة الراغبين فى العمل ، خاصة من النساء ، لمشاركة أزواجهم أو ذويهم عامة فى تحمل أعباء المعيشة المتزايدة · لكل هذا وطبقا لكافة المؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، يتوقع أن يكون معدل الراغبين فى الاشتراك فى قوة العمل قد ارتفع كثيرا عن معدله فى أوائل القرن (على الاقل بـ ٥٠٪) · تفسير الأمر أن معدل الاشتراك فى قوة العمل الذى تظهـره الاحصاءات ولا يقيس نسبة الراغبين فى العمل (Ex-ante) بل أنه يقترب أكثر من نسبة المشاركين فعلا فى العمل (Ex-post)

اذا كان الأمر كذلك ، فان انخفاض هذا المعدل الى ٢٨٪ فى السنوات

الأخيرة تعكس عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب ازدياد اعداد الراغبين فى العمل أى أن العجز هو من جانب الطلب على العمل وليس من جانب العرض.

خلاصة الأمر أنه فى تقديرى وبناء على استقراء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فان نسبة الراغبين فى الاشتراك فى قوة العمل فى مصر تزيد كثيرا عن ٢٨٪ . اذا أضفنا الى ذلك فائض العمل فى القطاع التقليدى (Subsistence) ذا الانتاجية المنخفضة ، والبطالة المقنعة فى بعض القطاعات الأخرى بما فى ذلك قطاع الحكومة فاننا نخلص الى أن هناك نسبة كبيرة من طاقة العمل فى مصر غير مستغلة . العائق الذى يحول دون استخدام هذه الطاقة العاطلة . هو تباطؤ النمو الاقتصادى والتكوين الرأسمالى وبالتالى قدرة الاقتصاد على استيعاب قدرة العمل الفائضة .

يلزم الاشارة هنا أيضا الى أن التوزيع القطاعى لطاقة العمل الفائضة فى مصر تغيرت كثيرا بينما كان هذا الفائض مركزا فى البداية فى القطاع الزراعى ، أصبح الأمر يختلف الأن . عوامل كثيرة اقتصادية واجتماعية أدت الى ترك العمالة لقطاع الزراعة . من هذه العوامل تناقص رقعة الأرض الزراعية والموارد المتاحة لهذا القطاع عامة وانخفاض العائد ، صعوبة العمل، ولكن هناك أيضا عوامل غير اقتصادية مثل الرغبة فى المعيشة فى مناطق حضرية حيث تركز الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل ، بل والاجور .

كان من نتيجة ذلك أن الجانب الاكبر لفائض العمالة يتركز الان فى المناطق الحضرية . فى كثير من الاحيان يمثل هذا الفائض بطالة مقنعة أو ظاهرة فى القطاع غير المتطور (أو غير المنظم) Informal ، والقطاع الحكومى ، وقطاعات الخدمات بصفة عامة .

ممكن أن نخلص من التحليل السابق بنتيجتين :

الأولى : وهى الأهم ، أنه فيما يخص قوة العمل فى مصر ، يوجد فائض عمل بالمعنى التقليدى وكما أوضحنا أعلاه ، « وبطالة » بالمعنى الحديث فى نفس الوقت ، الفجوة بين قوة العمل المتاحة والمستخدمة كبيرة ، بل قد تصل الى ضعف المستخدم . قد يكون من المفيد هنا اضافة بعض المؤثرات

الاحصائية المقارنة التى قد تلقى مزيد من الضوء على ما خلص اليه التحليل السـابق ٠

التعريف الدولى لقوة العمل يتحدد بنسبة السكان فى سن العمل والمقدر بـ ١٥ الى ٦٤ ٠ طبقا لهذا التعريف ارتفعت قوة العمل فى مصر فى الفترة ١٩٦٠ الى ١٩٨٢ من ٥٥٪ الى ٥٧٪ ٠ أى أن نسبة اعداد السكان فى تلك المرحلة السنية قد زاد ٠ ناهيك عن أن هذا يتأتى فى المعتاد عندما تنخفض معدلات نمو السكان وليس العكس كما حدث فى مصر مما قد يحتاج الى تفسـير(٤) ٠

هذا أيضا يثير التساؤل : اذا كانت نسبة السكان فى سن العمل قد زادت ، لماذا انخفضت نسبة هؤلاء الذين يرغبون فى العمل ؟

من ناحية أخرى تستخدم أجهزة الاحصاء فى مصر تعريفا مخالفا لما تطلق عليه قوة العمل المتاحة وهى : من يقلون عن ١٢ سنة(٥) من العمر ، ربات البيوت ، وغير الراغبين فى العمل والمعوقين ، ومن يزيدون عن ٦٥ عاما من العمر ٠ فضلا عن ذلك فانها تستبعد العاملون بالخارج ٠ بنسبة ما تبقى Residual الى اجمالى السكان تحدد قوة العمل المتاحة داخل مصر (كفائض) ٠

بطبيعة الحال تحدد أعداد المستبعدين من قوة العمل هى مسألة تقديرية بحته ولا يمكن تحديدها بدقة٠ من أمثلة ذلك « ربات البيوت » أو العازفون عن العمل » كيف يمكن تقدير ذلك تقديرا موضوعيا ثابتا ٠ بعض هذه التقديرات تتم أيضا بناء على معدلات مستقاة من مسوح القوى العاملة بالعينة التى تعانى من أوجه نقص كثيرة(٦) ٠

يضاف الى ذلك الحاجة الى تقدير العاملين بالخارج ٠ هذا أمر أكثر صعوبة حيث أنه لا توجد بيانات دقيقة فى هذا الشأن ٠ وهكذا يمكننا أن نخلص الى أن تقديرات قوة العمل فى مصر مسألة تقريبية بحته وتخضع لمعدل تغير كبير وعشوائى ، وفى حالة محاولة مقارنتها على مدى مدة طويلة من الزمن ، حتى اذا افترضنا أن العاملين المصريين بالخارج يصلوا الى حوالى

٢ مليون شخص فى السنوات الاخيرة ، فان ذلك يمثل نسبة ليست بالكبيرة من السكان ولا تغير من الصورة التحليلية التى خلصنا منها الى وجود فائض عمل كبير فى مصر ٠

بالنسبة لتحديد معدلات البطالة الواردة بالاحصـــاءات المصرية فهى تختلف حسب المصدر ٠ حيث يعطى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء نسبة تصل الى ١٥٪ ، بينما تذكر بيانات وزارة التخطيط نسبة أقل من ذلك بكثير (حوالى ٥٪) ولعله من المسموح به أن نفترض أن هذه التقديرات لم تقم على تفرقة نوعية ، وطبقا لتعـــريف علمى للتنظيم الاجتماعى للعمل فى القطاعات المختلفة بين « البطالة » و « فائض العمل » ٠

من حيث التوزيع القطاعى للعمل أورد تقرير البنك الدولى السابق الاشارة اليه أن نسبة قوة العمل فى قطاع الزراعة انخفضت من ٥٨٪ عام ١٩٦٠ م الى ٥٠٪ عام ١٩٨٢ ٠ أما النسبة المقابلة فى قطاعى الصناعة والخدمات فهى : الصناعة ارتفعت من ١٢٪ الى ٣٠٪ خلال نفس الفترة ، بينما انخفضت فى قطاع الخدمات من ٣٠ الى ٢٠٪ ٠ انخفاض قوة العمـــل فى قطـاع الخدمات بما يقرب من الثلث أمر يستلفت النظر ٠ لقد كان قطاع الخدمات خلال فترة الانفتاح الاقتصادى أكثر القطاعات نموا وحظا بالجانب الاكبر من الاهتمام والموارد هو أيضا القطاع الذى يستوعب عادة فائض العمالة كبديل لقطاع الزراعة خاصة فى المناطق الحضرية ٠

لا أود أن أستطرد أكثر من ذلك فى مناقشة الاحصاءات أعتقد أن كافة المؤشرات تؤيد وجود فائض كبير فى قوة العمل متاح للاستخدام فى الداخل او التصدير للخارج ٠ فضلا عن هذا جانب كبير من قوة العمل المصرية التى عملت بالخارج بدأت تعود ، ولربما فى المرحلة الحالية يكون حجم التيار المتدفق من الخارج الى الداخل Inflow يفوق حجم التيار المتدفق من الداخل الى الخارج Out flow ، وبذلك يكون هناك زيادة صافية فى قوة العمل المتاحة للعمل بالداخل ٠ طبيعة عمل المصريين خارج مصر ، خاصة فى البلاد العربية البترولية ، هى أنه عمل مرحلى

خلاصة الحديث السابق هو أنه من زاوية التحليل الاقتصادى لمشاكل

العمالة والبطالة فى مصر ومحدداتها فأنه من المقبول أن نعتبر أن العرض من العمل فى مصر يمكن وصفه بأنه « غير محدود » Unlimited Supplies of labor وان كان هذا لا ينطبق على كل القطاعات سواء نظرنا اليها من حيث طبيعة الانتاج ، أو التنظيم الاجتماعى للانتاج ، الا أنه يمثل الصفة الغالبة على الاقتصاد المصرى ككل · هذه فرضية هامة لما لها من نتائج على أسلوب تحديد الأجور ، والارباح وأنماط نمو المتغيرات الاقتصادية الاجمالية عامة ·

والثانية : اذا رغبنا فى تشخيص أكثر دقة يمكن أن نقول أنه لا يوجد فى مصر سوق موحد للعمل Integrated ، بل توجد عدة أسواق مميزة أو متقطعة Segmented وان كانت هذه الاسواق لها خصائصها المختلفة الكمية والكيفية ، ودوالها التى تعبر عن أوضاعها ، الا أنها ليست منفصلة عن بعضها البعض بل معتمدة على بعضها البعض Interdependent بدرجات متفاوتة بعض هذه الاسواق labormarkets ينطبق عليها التحليل النظرى الكلاسيكى برافديه (المدرسة الكلاسيكية الانجليزية - ريكاردو ، والمدرسة الماركسية - ماركس) · هذا المنهج يوضح طبيعة النمو وتوزيع الدخل فى هذا القطاع · وهناك فى نفس الوقت أسواق أخرى ينطبق عليها الفكر النيو كلاسيكى أو الكينزى من حيث أن الطلب على العمل والأجور تتحدد طبقا لانتاجية العمل ، ويمكن التمييز فيها بين « العمالة » و « البطالة » بطريقة أكثر تحديدا ودقة ·

الصعوبة هنا هو أن هذه الأسواق (أو القطاعات) معتمدة على بعضها البعض وتتعامل مع بعضها البعض أثناء عملية النمو وذلك داخل اطار اقتصاد قومى موحد مما يجعل التحليل أكثر تعقيدا ·

قبل أن ننتهى من تحليلنا فى هذا الجزء نود أن نتعرض بايجاز لبعض الجوانب النوعية لقوة العمل فى مصر بايجاز شديد · نود على وجه الخصوص أن نشير الى الأثر السلبى على نوعية العمل وسلوكياته وتكلفته التى نتجت منذ منتصف السبعينات عن التدفقات المالية من الخارج والزيادة فى الدخل من مصادر تفوق كثيرا الجهد المستخدم (Unearned) لقد أتت السبعينات (بعد حرب ١٩٧٣ م) بمصادر اضافية ضخمة للدخل فى مصر

منها : قناة السويس ، البترول ، تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، المعونات العربية والأجنبية الخ · لقد أدت هذه الموارد المالية الاضافية الى زيادات كبيرة فى الدخول ربما أدت الى زياتها فى المتوسط الى أكثر من الضعف وبالنسبة لبعض الفئات الدخيلة الى مضاعفتها لما كانت هذه المصادر الدخلية لم تتطلب أى زيادة ذات قيمة فى قوة العمل أو انتاجية أو الادخار والاستمثار الخ فهى كانت أقرب منها للريع عن الناتج أو الانتاج ·

لقد خلقت هذه الأوضاع الجديدة والطفرية · أنماطا سلوكية جديدة : أهمها الاتجاه المتزايد الى الاستهلاك التظاهرى Conspicuous consumpation وتدهور نوعية العمل وزيادة تكلفته · هذا الأمر الأخير نجم الى حد ما عن غياب نسبة غير قليلة من العمالة الماهرة المدربة وذهابها لعمل فى الخارج · ولكنه أيضا جاء نتيجة للزيادة الطفـــرية فى الانفـــاق المحلى والانخفاض المحسوس للقيمة الحدية للنقود ·

معالجة هذه المشاكل المرحلية والمتعلقة بنوعية العمل وانتاجيته وتكلفته سيكون له أثر كبير على معدلات النمو الاقتصادى فى المستقبل وامكانية المنافسة الخارجية والاصلاح الاقتصادى عامة · وان كنت من المقتنعين أن العمالة الفنية هى أحد افرازات التنمية والتراكم الرأسمالى ، وليست شرطا لها ، الا أنه على المدى القصير والمتوسط سيتطلب هذا الأمر تحليل وتقييم دقيق لرسم العلاجات اللازمة له ·

أيضا يلزم التنويه هنا بانخفاض مستوى التعليم على كل مستوياته وما سوف يكون له من أثر على قوة العمل ، الانتاجية والنمو على المدى الطويل · التكوين الرأسمالى السلعى لن يستطيع أن يتقدم كثيرا دون تكوين رأسمالى بشرى موازى له · النمو عامة ، والنمو المتوازن خاصة ، يتطلب أيضا نظرة فاحصة على هذا الجانب الاساسى من جوانب التنمية البشرية والاقتصادية فى مصر ·

٣ ـ معدلات ونمط نمو المتغيرات والطلب على العمل :

تعرضنا فى الجزء السابق بالتحليل للعلاقة بين نمو الســـكان وقوة العمل فى مصر · انتهينا من تحليلنا الى أن النظرة الفاحصة للاحصاءات من

حيث : التطور التاريخى فى مصر ، والانماط المتعارف عليها دوليا ، فضلا عن التحليل الاقتصادى ، كل ذلك يشير الى أن فائض العمالة فى مصر بصفة عامة ، ومن غير الفنيين بصفة خاصة ، يفوق بكثير الطلب عليهم · من هنا يمكن استخدام هذا التشخيص المبدئى كنقطة انطلاق لتحليل سوق العمل فى مصر وعلاقاته التشابكية مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى ·

انتهينا أيضا الى أن التطور الاقتصادى والاجتماعى التى مرت به مصر فى السنوات السابقة وصل بها الى مرحلة وسط من حيث التنظيم الاجتماعى المؤسس للانتاج · ولذلك فبينما يوجد بمصر قطاعات تقليدية يصعب القول بالنسبة لها بوجود سوق عمل منظم تتحكم فيه بالدرجـــة الاولى الدوافع الاقتصادية المتعارف عليها فى النظريات الاقتصادية ، فأنه يوجد بها أيضا قطاعات تقترب فى سولكياتها الى ما يمكن أن يطلق عليه صفة الرأسمالية · هذه القطاعات ، بالرغم من أنها مازالت محدودة الحجم ، الا أن رقعتها تتسع داخل الاقتصاد القومى · ولذلك فأنه يوجد فى الاقتصاد المصرى الى جانب « فائض العمالة » بمعناه التقليدى الاجتماعى والاقتصادى ، « بطالة » ظاهره عادية وهيكلية ، بالمعنى الاقتصادى البحت ·

وأخيرا ذكرنا أن أسواق العمل فى مصر متقطعة Segmented وهذا التقطع تحدده عوامل اقتصادية ، واجتماعية بل ومكانية · ولذلك يصعب الحديث عن سوق قومى موحد للعمل · بل يلزم عند التحليل أن نأخذ فى الاعتبار تباين الاوضاع فى الأسواق المختلفة · هذا التباين يغطى جوانبها المختلفة بدءا من اطاراتها القانونيـــة والتنظيمية ، تركيباتها الاجتماعية والطبقية ، مؤهلاته العمالة الفنية وكفاءاتها الاقتصادية ، ومنتهيين الى معدلات نمو العرض والطلب فيها ، ومستويات الأجور وعلاقاتها بالانتاجية · يلزم التنبيه هنا الى أن « تقطع » هذه الأسواق لا يعنى أنها منفصلة عن بعضها البعض Cut off from each other متصلة الى درجة ما وانما يعوق الانسياب الكامل بينها من حيث فائض أو نقص العمالة ، ومستويات الأجور الخ العوامل الهيكلية المشار اليها أعلاه ·

من هنا يمكنا الانتقال الى تحليل معدلات ونمط نمو المتغيرات الكلية بما فى ذلك عنصر العمل · الهدف هو تقديم تحليل تاريخى بقصد القاء

الضوء على العوامل التى أثرت فى حركة الاقتصاد المصرى وعلاقة ذلك بتفاقم مشكلة البطالة بكل أنواعها ٠

معدلات نمو عناصر الانتاج الأخرى غير العمل - التكوين الرأسمالى :

فيما يتعلق بمساحة الأرض الزراعية والتوسع فيها سواء أفقيا بزيادة هذه المساحة بواسطة اضافة أراض جديدة ، أو رأسيا بزيادة المساحة الاجمالية للمحاصيل « المساحة المحصولية » فقد وصلت الى حد كبير الى نهاياتها الحدية Extensive and intensive margins هذا القرن ٠ النمو الحقيقى فى الانتاج الزراعى منذ ذلك الحين أتى عن طريق رفع الانتاجية الحدية الرأسية بزيادة عدد المحاصيل التى تزرع كل عام على الأرض الزراعية ٠ الجدول التالى يلقى الضوء على ذلك :

(١) نمو مساحة الأرض الزراعية والمحصولية فى مصر
١٨٨٠ - ١٩٨٦ - بالمليون فدان

	الرقعة الزراعية	الرقعة المحصولية
٨٤/١٨٨٠	٤ر٨	٥ر٨
١٩٠٧/١٩٠٦	٥ر٤	٧ر٧
١٩١٧/١٩١٦	٥ر٣	٧ر٧
١٩٢٧/١٩٢٦	٥ر٥	٨ر٧
١٩٣٧/١٩٣٦	٥ر٣	٨ر٤
١٩٤٧/١٩٤٦	٥ر٦	٩ر٢
١٩٥٧/١٩٥٦	٥ر٦	١٠ر٣
١٩٦٧/١٩٦٦	٥ر٧	١٠ر٥
١٩٧٧/١٩٧٦	٥ر٧	١١ر١
١٩٨٦	٥ر٤	١١ر١

المصدر : للسنوات القديمة : انظر

للسنوات الحديثة : انظر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : الكتاب السنوى للاحصاء : ١٩٥٢ - ١٩٨٧/١٩٨٨م ٠

النمو فى الانتاج والدخل الزراعيين جاء أساسا من التوسع المحدود فى الرقعة المحصولية كما يظهر الجدول · أيضا جاء نتيجة لزيادة المساحة المزروعة بمحاصيل ذات قيمة أعلى مثل الفواكه أى عن طريق زيادة انتاجية الأرض محسوبة بالقيمة المضافة وليس بالانتاج الكمى
value added productivity

زيادة الرقعة المحصولية لم تكن بدون تكلفة · الزراعة المكثفة كان لها آثار سلبية على خصوبة التربة من ناحية ، وعلى ارتفاع منسوب المياه تحت الأرض الزراعية من ناحية أخرى · كان من نتيجة ذلك انخفاض الانتاجية الكمية للارض بالنسبة لمعظم المحاصيل · لمواجهة هـــذا التطور اضطرت الحكومة الى توجيه جانب كبير من استثماراتها فى قطاع الزراعة لعلاج مشكلة ارتفاع منسوب المياه ببناء شبكة للصرف المغطى لخـــدمة الأرض الزراعية بأكملها · أيضا زادت معدلات استخدام المخصـــبات الصناعية والعضوية للتربة لتعويض انهاكها بالزراعة المكثفة طول العام ·

الخلاصة ، أن الانتاج الكمى المتوسط لمعظم المحاصيل الزراعية انخفض فى العقدين الماضين وذلك باستثناء المحاصيل المستديمة كالفواكه · هذا بينما ارتفعت تكاليف الانتاج الزراعى المتوسطة بالأسعار الثابتة والجارية بمعدلات سريعة · أيضا استنفذت الاستثمارات فى نظم الصرف والرى معظم الانفاق على التكوين الرأسمالى فى قطاع الزراعة ، مما أثر علىبرامج التوسع الأفقى وأدى الى انخفاض المساحة الزراعية من جـــراء التوسع العمرانى وعدم تعويض الأرض المفقودة عن طـــريق اســـتصلاح الاراضى بالسرعة والقدر اللازميين ·

انعدام أو بطء النمو الحقيقى فى قطاع الزراعة سواء مقاسا بالموارد الزراعية المتاحة ، أو مقاسا بمتوسط الانتاج أديا الى انخفاض قدرة هذا القطاع على الاستيعاب السكانى وفائض العمل · بذلك أصبح قطاع الزراعة طاردا للعمل وليس جاذبا له · السياسات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية التى تعرض لها القطاع الريفى عامة والزراعى خاصة فى العقدين الاخرين حول هذا القطاع من سلوكياته التقليدية Subsistence الى سلوكيات أقرب شبها بتلك السائدة فى القطاع الحضرى من حيث الاعتماد على السوق فى الانتاج والاستهلاك · اضاف ذلك سببا آخر لضعف قدرة القطاع الزراعى

على استيعاب العمـــل الفائض والاطـــار الاجتماعى والاقتصادى التقليدين اللازمين لذلك · صاحبها تغيرات موازية ، التغييرات الاقتصادية والاجتماعية فى القطاع الزراعى ، فى القطاع الحضرى ومدى اجتذابه للعمل · ارتفاع أسعار البترول بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م وما تلى ذلك من زيادة كبيرة فى التدفقات المالية لمصر أديا الى زيادة الانفاق ، خاصة فى المناطق الحضرية والنشاط الاقتصادى عامة مما خلق فرص عمل فى القطاع الحضرى أيضا زاد الطلب فى البلاد العربية على العمالة المصرية ، بما فى ذلك العمالة الزراعية ، بوجه الخصوص منذ أواخر السبعينات فى العراق ·

هدف المتغيرات وتفاعلاتها ، بالاضافة للاتجاهات الجديدة لسياسات الاصلاح الزراعى ، والاوضاع الاجتماعية والتنظيمية لقطاع الزراعة أوجدت مناخا جديدا لاقتصاديات الانتاج الزراعى · من بين النتائج الرئيسية لذلك الاتجاه نحو الميكنة الزراعية وتكنولوجيا الانتـــاج الزراعى ذات الكثافة الرأسمالية الأعلى · ظهرت أيضا مشروعات رأســـمالية للانتاج الزراعى والحيوانى واستصلاح الأراضى ·

معدلات نمو ونمط التكوين الرأسمالى :

السلاسل الزمنية للاستثمار المحلى الاجمالى فى مصر تعود لما قبل الحرب العالمية الثانية ، هذه البيانات تعطى أيضا توزيعا للاستثمار على القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومى ·

باستخدام هذه البيانات ، وبافتراض معامل رأس مال/ناتج للقطاعات الاقتصادية فى مصر أمكن تركيب سلاســـــل زمنية طويلة المـــدى للتكوين الرأســـمالى Gross Capital stocks أيضا بافتراض معدلات اهلاك رأســـمالى Capital consumption طبقا للمعدلات التى نص عليها الجهاز المركزى للمحاسبات أمكن حساب سلسلة زمنية للتكوين الرأسمالى الصافى ·

لتحويل السلاسل الزمنية للاستثمار من الأسعار الجارية الى أسعار ثابتة تم استخدام « المكمش الضمنى » للناتج القومى · وان كان هذا الاسلوب ليس بالأمثل للاختلاف الكبير للمضمون السلعى لكل من الناتج والاستثمار من ناحية ، وتغير الأول خصوصا زمنيا · الا أنه نظرا للاستقرار السعرى

عامة فى الفترة من ١٩٥٢م الى ١٩٧٣م فأنه يمكن القول بأن السلاسل الزمنية لرأس المال المقدرة بهذه الطريقة تمثل مؤشرا حقيقيا لمعدلات نمو التكوين الرأسمالى والاصول الرأسمالية فى مصر خلال هذه الفترة ٠

المشكلة هى فى السنوات التى تلت حرب أكتوبر أى بعد عام ١٩٧٣م ٠ لقد حدث منذ ذلك الحين ، ليس فقط ارتفاع كبير فى الاسعار ، ولكن أيضا تغيرات أساسية فى هيكلها ٠ ولذلك فان اتباع الأسلوب المستخدم فى الفترة السابقة لا يعطى صورة واقعية لنمو الاصول الرأسمالية ٠ أثناء هذه الفترة زاد الانفاق القومى بمعدلات تفوق كثيرا الناتج القومى الكلى ، بفضل تحويلات مالية لم تأتى عن طريق القنوات الرسمية ولذلك لم تدخل فى اعداد الحسابات القومية ٠ كان من نتيجة ذلك أن معدلات الزيادة فى الأسعار التى يعكسها « المكمش الضمنى » للناتج القومى لا تمثل الزيادة الفعلية فى الاسعار ٠

للحد من الخطأ الذى قد ينجم عن هذا فقد تم استخدام « مكمش»بديل لتقدير معدلات التكوين الرأسمالى الحقيقى للفترة ما بعد ١٩٧٣م ، ٠ تم بناء هذا المكمش على أساس أسعار مواد البناء والتشييد التى ينشرها الجهاز المركزى للاحصاء ٠ يمثل التشييد حوالى نصف حجم الاستثمار الثابت الاجمالى ، أما باقى المكون السلعى للاستثمار فيتمثل أساسا فى السلع الاستثمارية المستوردة ، الزيادة فى أسعار هذه السلع الاخيرة وفى أسعار صرف الدول المصدرة لها مقابل الجنيه المصرى تفوق كثيرا الزيادة فى أسعار مواد البناء التى جاءت فى بيانات الجهاز ٠ يلزم أخذ هذا فى الاعتبار عند تحليل نتائج هذه العملية ٠

فى ضوء ذلك تم استخدام الرقم القياسى لأسعار مواد البناء لتكميش سلاسل الاستثمار القطاعية بالأسعار الجارية للفترة منذ عام ١٩٧٣م ٠ يربط هذه السلسلة ، بسابقتها للفترة ١٩٥٢ ١٩٧٣ أمكن تقدير سلسلة موحدة للتكوين الرأسمالى على مدى الـ ٣٥ عاما الماضية ٠ والجدول التالى يعطى سلسلة زمنية لمعدلات التراكم الرأسمالى الاجمالى والصافى لهذه الفترة ٠

جدول (٢) معدلات نمو الاستثمار الحقيقى والتراكم الرأسمالى
فى مصر : ١٩٥٢ ـ ١٩٨٥ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٩/٧٠
وبالمليون جنيه

	الاستثمار الثابت الاجمالى		التكوين الرأسمالى الحقيقى		معدلات النمو السنوى
	بالأسعار الجارية	بالاسعار الثابتة	الاجمالى	الصافى	٪
٥٣/١٩٥٢	١١٩	١٥١	٤٢٨٤	٤١٢٣	٠٥ر-
٦٠/١٩٥٩	١٧١	١٨٥	٤٤٣٠	٤٢٦٠	٢ر٣
٦٥/١٩٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٥٠٠٨	٤٧٩٤	
٧٠/١٩٦٩	٣٥٤	٣٥٤	٥٥٤٨	٥٣٠٦	
١٩٧٣	٤٦٥	٤٢٣	٥٧٧٧	٥٥١٤	١ر٥
١٩٧٩	٣٧٦٣	٩٦٥	٧٤٥٤	٧٨٩٧	٦ر-
٨٤/١٩٨٣	٧٧٨٣	١٢٥٧	٩٤٢٦	١٠٠٢٤	٦ر٤

المصدر : بيانات الاستثمار : وزارة التخطيط ، تقارير المتابعة لعدة سنين ومذكرات « تطور الاقتصاد المصرى » لفترات مختلفة خاصة بالنسبة للفترات التاريخية القديمة ٠

ملاحظات : بدأت السلسلة من عام ١٩٣٩ بافتراض معامل رأسمال/ناتج للاقتصاد المصرى الكلى (مقدر من المعاملات القطاعية) تساوى ٥ر٠٢ نظرا لطول المدة فان النتائج فى السنوات التى أكثر حداثة لاتتأثر كثيرا بمعامل رأس المال المفترض مبدئيا : أما عن معدلات الاهلاك فقد بنت على أساس المعدلات المستخدمة فى الجهاز المركزى للمحاسبات (القطاعية) والتى تعطى معدل اهلاك اجمالى موزون يساوى تقريبا ٥٪ ٠

كما يتضح من الجدول السابق فأن معدل النمو التراكمى لرأس المال الصافى للفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٤ يصل الى حوالى ٤٪ فى العام بالأسعار الثابتة ٠ بالنسبة للفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٣ كان المعدل السنوى ٦ر٢٪ ، تسارع بعد عام ١٩٧٣ الى حوالى ٩ر٥٪ للفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣ ٠ فى السنوات

الاخيرة ، أى بعد ١٩٨٣م تباطأ النمو فى الاستثمار الثابت الاجمالى بالاسعار الثابتة بدرجة كبيرة ٠

اذا أخذنا معدل النمو طويل المدى للتكوين الرأسمالى (٤٪ فى السنة) فانه يفوق معدل نمو السكان ولكنه يقل عن معدل نمو قوة العمل المرغوب فيه (Ex-ante) ٠ وبالتالى فان معامل الرأسمال/عامل المتوسط لابد وأن يكون قد مال الى الانخفاض ٠

يلزم أن نأخذ فى الاعتبار هنا بعض الجوانب المتعلقة بالتوزيع القطاعى للاستثمار ٠ فى عام ١٩٨٦/٨٧ بلغ حجم الاستثمار الثابت الاجمالى بالأسعار الجارية ٨٥٢٩ مليون جنيه مصرى طبقا لتقرير المتابعة لهذا العام ٠ وصل حجم استثمارات القطاع الخاص منها الى ٢٥٩٥ مليون جنيه (أى ٣٠٪ من اجمالى الاستثمار) ، أما باقى الاستثمار فقد قام به القطاع العام ٠ بلغ حجم استثمار القطاع الخاص فى الاسكان فى هذا العام ١٥٠٠ مليون جنيه أى ٥٨٪ من الاستثمار الاجمالى لهذا القطاع ٠ مثل هذا الاستثمار وان كان يضيف للانتاج ، الا أنه لا يمثل اضافة للطاقة الانتاجية (productive capital capacity)

أما بالنسبة للقطاع العام فأن أكثر من ٥٠٪ من استثماراته الاجمالية الثابتة أنفقت على مبانى (سكنية وغير سكنية) ، وتشييدات (بما فيها المرافق العامة) ذهب نصفها للاحلال والتجديد ٠

وان كانت هذه الاستثمارات حيوية لبناء الهياكل الاساسية والنمو الاقتصادى على المدى الطويل ، الا أن اضافتها فى المدة القصيرة ، بل والمتوسطة ، للانفاق الكلى يفوق اضافتها للقدرة الانتاجية التى تتطلب على وجه الخصوص توجيه نسبة أكثر من الاستثمار للقطاعات السلعية الاساسية٠ فى نفس الوقت بلغ نصيب الصناعة فى الاستثمار حوالى ٢٤٪ (شاملا قطاع التعدين) وفى الزراعة ٣٪ فقط ٠

من كل ذلك يمكن أن نخلص الى أن معدلات الاستثمار والتكوين الرأسمالى السابقة لا تتفق مع الحاجة الى تحقيق زيادة فى الطلب على العمالة تفوق الزيادة فى عدد السكان ٠

هذا فضلا عن البطالة المقنعة وانخفاض المستوى العام لانتاجية العمل وما تحتاجه من زيادة فى معامل رأسمال/عمل لرفع الانتاجية · أما عن توزيع الاستثمار بين القطاعات فأنه لم يأخذ فى الاعتبار الحاجة لزيادة الطلب على العمل وانما ركز بدرجة كبيرة على قطاعات الخدمات ، خاصة الاسكان وبناء وتجديد الهياكل الاساسية التى كانت قد تهالكت بدرجة كبيرة ·

معدلات ونمط نمو الدخل والانفاق الكلين :

خلال الفترة (١٩٥٢ ـ ١٩٧٣) حقق الدخل القومى المحلى بالاسعار الثابتة معدل نمو سنوى متوسط وصل الى حوالى ٣ر٩٪ · حيث وصل أعلى معدل نمو له أثناء فترة الخطة الخمسية الاولى ٥٩/١٩٦٠ ـ ٦٥/١٩٦٤ وهو ٨ر٥٪ ، أما الفترة التى تلت ذلك ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ فقد غلب عليها الركود الاقتصادى ·

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما بثره من أحداث تزايد معدل نمو الدخل المحلى حيث حقق معدل نمو خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ وصل الى ٦ر٩٪ تباطأ النمو فى الدخل بعد ذلك بعض الشىء الى ٥ر٧٪ فى الفترة ٧٩ ـ ٨٤ ، واستمر هذا التباطؤ فى السنوات الاخيرة ·

·· بغض النظر عن الرقم المطلق لمعدل النمو ، يمكن القول بأن الفترة بعد عام ١٩٧٣ تميزت بنشاط اقتصادى متزايد وزيادة كبيرة فى انتاج قطاعات جديدة كان دورها فى النمو محدود فى السابق · مثال هذه القطاعات على وجه الخصوص : البترول وقناة السويس والسياحة ، بل وقطاعات التجارة والمال · نتيجة للزيادة فى الدخل فى هذه القطاعات ، وأثره الفعال على الانفاق والدخل القوميين حدث نمو أيضا فى بعض القطاعات الأخرى خاصة قطاع التجارة والمال ـ خارجيا وداخليا ·

الأمر الذى يهمنا هنا هو أن الزيادة الكبيرة فى الناتج والدخل القوميين نشأت فى قطاعات ذات طبيعة انتاج أولى وهى على وجه التحديد قطاعى البترول وقناة السويس · فكلاهما يمثلان استغلال لموارد طبيعية والزيادة فى انتاجهما لم يتطلب أى زيادة محسوسة فى الطلب على عناصر الانتاج المحلية سواء عمل أو رأسمال ، مما يجعل الجزء الاكبر من الدخل المحقق فيها يمثل

« ريع » أكثر من أن يمثل عائد عمل أو حتى رأسمال · أهمية هذا التوصيف تأتى من أن الزيادة فى دخلهما وحتى فى استثماراتهما لم تخلق طلبا محسوسا على العمالة المحلية · أيضا شكلت الزيادة الكبيرة فى انتاجهما دخلا مباشرا للحكومة مكنها من تمويل زيادة طفرية فى انفاقاتها الجارية والاستثمارية · الا أن حتى هذه الزيادة الكبيرة فى موارد الحكومة لم تكن لتكفى لتمويل التوسع الكبير فى انفاقاتها الكلية مما أدى الى استكماله عن طريق الاقتراض الخارجى والداخلى ·

الزيادة فى دخل وانفاق الحكومة واكبها أيضا زيادة كبيرة فى دخل وانفاق القطاع العائلى · زيادة الطلب على العمالة فى البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول أدى الى زيادة كبيرة فى أعداد المصريين العاملين ثم تحويل جزء كبير من دخولهم لمساعدة عائلاتهم ، ولتمويل انفاقهم الاستهلاكى والاستثمارى العائلى ·

النتيجة أن كل عناصر الانفاق الداخلى : الاستهلاك الجماعى ، الاستهلاك العائلى والاستثمار زادت بمعدلات تفوق كثيرا معدلات الزيادة فى الناتج المحلى للسلع الاستهلاكية والاستثمارية المحلية محل الانفاق · الزيادة فى انتاج البترول وقناة السويس ذهبت للتصدير ، وباضافة التحويلات الجارية والمعونات الخارجية والاقتراض من البنوك داخليا وخارجيا أمكن تمويل الزيادة الكبيرة فى معدلات الاستيراد ·

الزيادة فى الطلب والانفاق المحلى لم يصاحبها أى زيادة تذكر فى انتاج القطاعات السلعية خاصة قطاع الزراعة · كما رأينا فقد عانى هذا القطاع من تناقص ، وليس زيادة ، فى طاقاته الانتاجية · أما بالنسبة لقطاع الصناعة فمع توافر ، وعدم قدرة الصناعات المحلية على منافسة السلع الصناعية المستوردة أو على الوفاء بحاجات الطلب الداخلى نوعيا وكيفيا ، انقصا من قدرة هذا القطاع على الاستفادة من التوسع الكبير فى الطلب المحلى لتحقيق معدل نمو مرتفع ، بالاضافة الى ذلك فأن الاطار التنظيمى الحكومى وسياسات الأسعار والضرائب وغيرها كان لها أيضا أثر سلبى على مرونات عرضها وبالتالى على معدلات نموها وقدرتها على التكيف لتغيرات السوق ·

الفارق الكبير بين معدلات نمو الدخل المحلى (العرض الكلى المحلى)

والانفاق المحلى (الطلب الكلى المحلى) اديا الى اختلال كبير فى التوازن القومى بين العرض والطلب الكليين · مما أدى الى تصاعد العجز فى الميزان التجارى الخارجى وفى ميزانية الحكومة الى مستويات أصبح من الصعب تمويلها خارجيا أو داخليا · عدم القدرة على الحصول على تمويل حقيقى للعجز الخارجى والداخلى أديا الى اللجوء الى تمويلها عن طريق الاقتراض والتوسع النقدى · الفجوة التضخمية بين الطلب الكلى والعرض الكلى ، والتوسع فى كمية النقود أديا بطبيعة الحال الى زيادة كبيرة فى معدلات التضخم ·

نمط توزيع الدخل والادخار :

التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية التى تعرضنا لها أعلاه ، وعوامل أخرى هيكلية ، أدى الى نمط فى توزيع الدخل يتميز بدرجة تركيز عالية فى توزيع الزيادة الكبيرة فى الدخل منذ عام ١٩٧٣ · من بين العوامل المؤثرة فى هذا المجال ما يلى : -

أولا : الزيادة الكبيرة فى الدخل للعاملين بالخارج ·

ثانيا : ضيق قاعدة الثروة المحلية ودرجة تركزها العالية فى المانطق الحضرية ·

ثالثا : السياسات الاقتصادية وما أدت اليه من ارتفاع متزايد فى معدلات التضخم ·

(أخيرا وليس آخر) : التنظيم الاقتصادى الاحتكارى للاسواق وخاصة فى قطاعات وسيطة وحاكمة كقطاع التجارة ·

وان كانت أعداد العاملين المصريين بالخارج كبيرة ، الا أن الدخول التى حققوها تفاوتت من حيث حجمها بدرجة كبيرة · القاعدة الكبرى للعمالة كانت من غير الفنيين · بينما حقق هؤلاء دخولا مرتفعة نسبيا ، بل وفوائض بعد تغطية حاجاتهم الاستهلاكية وحاجات ذويهم فى مصر ، الا أن معظم فوائضهم هذه استنفذت فى الانفاق على استيراد سلع استهلاكية كمالية، أو انفاق استثمارى فى مصر لا يزيد من طاقاتهم الانتاجية أو يحقق لهم دخلا اضافيا · بينما كانت هناك نسبة أقل من العمالة الفنية والمهنية حققت دخولا

وفوائض تفوق تلك التى حققتها القاعـــــدة الكبيرة بكثير · أيضا أنماط استخدام هذه الفوائض كانت أكثر انتاجية مما عاد عليهم بعوائد مرتفعة أضافت الى دخولهم وفوائضهم المرتفعة ·

مع ارتفاع معدلات التضخم ، والاختناقات الهيكلية فى الأسواق المحلية، وضعف قدرة الاقتصاد المحلى واطاراته التنظيمية على اســـتيعاب زيادات كبيرة فى الاستثمار فى مشروعات انتاجية جديدة ·

اتجه جانب كبير من الاستثمارات ، خاصة للقطاع العائلى ، الى أصول قائمة سواء فى القطاع الريفى (أرض زراعية) أو الحضرى (أراضى بناء أو مبانى)(٧) · بل اتجه أيضا الكثيرون الى بناء المساكن التى زاد عليها الطلب بدرجة كبيرة · كان من نتيجة ذلك ارتفاع كبير فى أسعار العقارات والأراضى· ولما كان توزيع هذه الأصول متفاوتا بدرجة كبيرة ، فقد أدى هذا أيضا الى زيادة التفاوت فى توزيع الثروة والدخل ·

أما العامل الأهم من وجهة نظر توزيع الدخل فهو التنظيم الاحتكارى للسوق خاصة فى قطاع التجارة · لما كان قطاع التجـــــارة هو من أكثر القطاعات نموا خلال عام ١٩٧٣ (نتيجة للزيادة الطفـــــرية فى التجارة الخارجية خاصة الواردات) فقد استغل البعض هذا الموقف وحققوا هوامش تجارية ربوية · وزاد من هذا الاتجاه تزايد الاختناقات فى الاسواق المحلية وعدم قدرة قطاعات التوزيع على مواجهة معدل زيادة فى الطلب يتضاعف سنويا ، مما مكن هذا القطاع من تحقيق معدلات ربح تصل الى أضعاف رأس المال المستخدم وفى فترات قصيرة ·

الزيادة الكبيرة فى دخول وفوائض ذوى الدخل المرتفع سواء محققة فى الخارج أو الداخل أدت بطبيعة الحال الى زيادة مماثلة فى معـــدلات ادخارهم · وان كان جانب من هذه الزيادة فى معدلات الادخار انعكست فى معدلات الادخار المحلى أو القومى ، بل وفى الاستثمار المحلى ، الا أن جزء كبيرا منها أيضا تم تحويله للاستثمار فى الخارج فى أصول مالية أو عينية · من العوامل الهامة التى زادت من هذا الاتجاه ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع فى الأسواق المالية العالمية · بالاضافة الى أن الاتجاه التضخمى فى

مصر أدى الى انخفاض مستمر فى سعر الجنيه المصرى بالنسبة للعملات الأجنبية العالمية ٠

دفع هذا البعض للاتجاه نحو شراء العملات الأجنبية لايداعها بالخارج مما زاد الضغط على الجنيه المصرى واتجاه سعره للانخفاض ٠

النتيجة الحتمية لمثل هذا الاتجاه المضاربى للاستثمار هو أن جانبا غير قليل من الادخار القومى تم تحويله واستثماره فى الخارج ٠

من كل هذا نرى أنه بالرغم من ارتفاع معدلات زيادة الدخل والادخار القوميين ، الا أن معدلات الادخار المحلى المتاحة للاستثمار كانت ضعيفة حيث تراوحت بين ٨ الى ١٢٪ من الدخل٠أما الوجه الآخر لهذه الصورة للتوازن الداخلى والعلاقة بين الاستثمار والادخار المحلى فهو زيادة الاعتماد على الادخار الخارجى والعجز فى ميزان المدفوعات لتمويل العجز الداخلى ٠ الجدول رقم ٣ يوضح العلاقة بين معدلات نمو الادخار والاستثمار أثناء الفترة المذكورة ٠

من العوامل الهامة التى ساهمت فى انخفاض معدلات الادخار الاجمالى هو العجز المتزايد فى ميزانية الحكومة الجارية ٠ سبق أن أشرنا الى المعدل المرتفع لنمو الاستهلاك الحكومى فى صورة انفاق على الاجور والمهايا واستهلاك سلعى وخدمى ٠ يضاف الى هذه الزيادة فى الاستهلاك الحكومى الارتفاع الكبير الذى حدث بعد عام ١٩٧٣ فى الانفاق على بنود التحويلات الجارية ٠ مع اتجاه معدلات الأسعار للسلع المحلية والمستوردة للارتفاع (نتيجة للتضخم العالمى والانخفاض المستمر لسعر صرف الجنيه المصرى) لجأت الحكومة لزيادة انفاقها فى صورة دعم مباشر لأسعار السلع الاستهلاكية والانتاجية ٠ الهدف من ذلك كان الاحتفاظ بمستويات تكلفة المعيشة خاصة للفئات محدودة الدخل ، وأيضا عدم زيادة تكلفة الانتاج المحلى خاصة لقطاع الاعمال العام ٠

التناقض فى السياسات المالية وسياسات الاسعار التى اتبعتها الحكومة لم يساعد على تحقيق أى من الأهداف المرجوة ٠ من ناحية ، الزيادة المستمرة فى الانفاق الحكومى وتمويلة بالعجز دفعت بمعدلات التضخم للزيادة ٠ ومن

جدول رقم (٣) نمط الادخار والاستثمار والتوازن الداخلى
(بالأسعار الثابتة (٨٠/٨٢) وبالمليون جنيه)

	الدخل المحلى الاجمالى	الاستثمار الاجمالى	الادخار المحلى	صافى الدخل المحول من الخارج	الميزان التجارى الخارجى	النسب المئوية الادخار / الدخل٪	النسب المئوية الاستثمار / الدخل٪
١٩٧٤	١٠٤٨١	٢٣٧٨	(ـ)٢٤٨	٧٢	(ـ)١٣٢	ـ٢ر٤	٢٢ر٦
١٩٧٩	١٦٥٦٥	٥٢٠٣	١٨١٢	١٢٧٢	٣١٦٦	١٠ر٩	٣١ر٤
٨٥/١٩٨٤	٢٣٦٦٠	٦٤٤١	٣٣٠٤	٨٩	٣٤١١	١٣ر٩	٢٧ر٢

المصدر : The World Bank, **Current Economic Situation**, 1986

ناحية أخرى ، الدعم السعرى وان كان يهدف لخفض الاسعار ، أدى الى زيادة الانفاق والحاجة للتمويل بالعجز وزيادة الأسعار ٠

الزيادة فى الاعتماد على الاقتراض الخارجى لتمويل العجز الداخلى فى الميزانية ، وعجز الميزان التجارى الخارجى أدى الى زيادة حجم الدين الخارجى ٠ تراكم الدين الخارجى أضاف بندا جديدا للانفاق الحكومى فى صورة تحويلات للخارج لخدمة الدين الخارجى ٠ وصل حجم هذه التحويلات فى السنوات الاخيرة لما يزيد على تحويلات المصرين من الخارج ٠

معدلات ونمط النمو واتجاهات العمالة والأجور :

العرض من العمل فى القطاعات الحضرية سبق تشخيصه بأنه « غير محدود » (unlimited) ٠ هذا لا ينطبق بطبيعة الحال على كل أنواع العمل٠ هناك تخصصات وخبرات فنية تعانى من نقص فى عرضها ٠ الا أن الزيادة فى العرض من هذه النوعيات من العمـــــــل ترتبط بعملية النمو والتكوين الرأسمالى نفسها ٠

أما عن تطور الطلب على العمل ، فى ظل نمط النمو فى الدخل والانفاق السابق التعرض له ، فيتطلّب أن نفرق بين ثلاثة أنواع من الطلب على وجه الخصوص : الطلب الحكومى (بما فى ذلك قطاع الاعمال العام) ، وطلب القطاع الرأسمالى ويشمل شركات الاستثمار (القانون ٤٣) وشركات قطاع الأعمال الخاص المنظم (الخاضعة لقانون الشركات) ٠ أما القطاع الاخير فيمثل الفائض (residual) كالقطاع غير المنظم ، والقطاعات الحرفية والخدمات الخ ٠ التفرقة هنا قائمة ليس على نوع المنتج ولكن على أساس الاطار التنظيمى لكل قطاع وأهدافه ٠

الطلب على العمل فى القطاع الحكومى مرتبط أساسا باعتبارات سياسية وغير مرتبط بانتاجية العمل (حدية أو متوسطة) ٠ الزيادة فيه تمثل زيادة تاريخية نمطية يتوقف معدلها على مصادر التمويل فى الميزانية وعلى الضغوط السياسية ٠ فى الماضى استوعب هذا القطاع الجانب الأعظم من الزيادة فى العمل فى الأسواق المحلية ٠ الا أنه فى السنوات الاخيرة ومع زيادة العجز فى الميزانية وصعوبة الحصول على موارد تمويل لها تباطأ نموه بدرجة كبيرة٠

سياسة الأجور فى قطاعى الحكومى والاعمال العام ليست مرتبطة أيضا بالانتاجية وانما ، تتحدد بدرجة كبيرة طبقا لمعدل زيادة زمنية تدريجية · العامل الرئيسى المؤثر فى زيادة متوسط الأجور هو ارتفاع تكاليف المعيشة · ومع ذلك فمن الملاحظ أن الأجر المتوسط لفئات العمل المختلفة فى هذا القطاع نمت بمعدلات أبطأ بكثير من معدلات الزيادة فى الاسعار وتكلفة المعيشة · وبالتالى فان متوسط الأجر الحقيقى انخفض بنسبة محسوسة فى الخمسة عشرة عاما الماضية ·

اذا أخذنا فى الاعتبار المستوى المنخفض نسبيا للاجور فى هذا القطاع بادئا ذى بدء لأمكننا تقدير أثر انخفاض متوسط الأجر الحقيقى على مستوى معيشة العاملين بهذا القطاع وعلى انتاجيتهم · ومع هذا ، فقد خفف من أثر هذا التطور السماح للعمل بالخارج لفترات مختلفة لأعداد كبيرة من العاملين فى هذا القطاع ، وتحقيقهم لفائض ساعدهم على سد العجـــز المتزايد بين دخلهم الوظيفى وانفاقهم أيضا قام الكثيرون منهم بأداء أعمال اضافية هم وأفراد عائلاتهم لتحقيق دخل اضافى بالقدر الذى تسمح به أسواق العمل ·

ان كانت التكيفات السابقة لمواجهة تناقص الدخل الحقيقى فى القطاع الحكومى ايجابية ، الا أنه كانت هناك أيضا تكيفات سلبية وبدرجة متزايدة مثل ذلك استخدام المركز الوظيفى وما يقدمه سواء من خدمات أو سلع كنوع من الاحتكار ومصدر للدخل يمكن تصويره اقتصاديا « يشبه ريع » مع ازدياد مستويات الاسعار دون زيادة مماثلة فى الأجور تزايد حجم مثل هـــذه الممارسات بدرجة كبيرة مما يمكن تقييمه حاليا بأنه واسع الانتشار · أيضا وصلت نسبة هذا المصدر غير المنظور للدخـــل فى القطاعات الحكومية الى نسبة محسوسة ·

النظرية الاقتصادية النيو كلاسيكية لم تنظر على « شبه الريع » الناتج عن وجود منافسة « غير حرة » (Imperfect) على أنها تمثل تكلفة اجتماعية صافية Net social cost بل اعتبرتها أساسا على أنها تمثل نوع من التمويلات Transfers لصالح القطاعات الاحتكارية وبالتالى لا تمثل أى نقص صافى للرخاء أو الدخل الاجتماعى (Welfare) · الا أنه فى حالة البلاد النامية، كالوضع فى مصر ، فان مثل هذا النوع من الدخل « الريعى » يؤدى الى تكلفة

« شبه ضريبية » على المستهلكين ، بل أيضا زيادة فى تكلفة الانتاج حيث أن الخدمات الحكومية وانتاج القطاع العام يدخل كسلع وسـيطة فى الانتاج عامة · فضلا عن ذلك فانها تؤدى بطريقة مباشرة وغير مباشرة الى النقص فى الانتاجية فى قطاع الحكومة وخارجه · مع اتساع انتشار هذه الظاهرة فقد أصبحت تكلفة اجتماعية عالية ·

الطلب على العمالة فى القطاعات الرأسمالية ، من ناحية أخرى ، ينطبق عليه الفكر النيو كلاسيكى،فهو يخضع للانتاجية الحدية بدرجة أكبر·نفس المبدأ ينطبق على تحديد الاجور فيه والتى ترتبط الى حد ما بالانتاجية · ولكن نظرا لأن هذا القطاع لا يعمل فى ظل منافسة كاملة فأنه يحقق معدلات فائض مرتفعة تزيد كثيرا عن الربح العادى يتمثل فى الفرق بين انتاجية العمل · فائض هذا هذا القطاع يتجه الى الاستخدام فى الاستثمار اذا سمحت ظروف السوق والنشاط والمناخ الاقتصاديين بذلك · من هذا المنطلق يمكن القول بأنه يمثل بداية للتوسع الرأسمالى فى مصر · وان كان قطاع الاعمـال المنظم ، والمشروعات الكبيرة ذات التكنولوجيا الحديثة · قد نمت فى مصر من قبل وخاصة منذ الخمسينات الا أنها لم تكن لتمثل قطاعا رأسـماليا بالمعنى الصحيح · ذلك لأنها كانت تعمل فى ظل نظام يغلب عليه الطابع الاشتراكى وبالتالى لم تكن تهدف أساسا لتحقيق الربح ·

القطاعات الأخرى المتبقية يمكن معاملاتها كقطاعات فائضة (residual) حيث أنها تتكيف لحركة وتطورات القطاعات الأساسية الأخرى وطلبها على العمل · أيضا هذه القطاعات القائمة تضم أنواعا مختلفة من الطلب العمل ليس من السهل جمعها تحت نمط موحد أو تحليلها فى هذا المجال ·

نخلص من كل ما سبق الى أن الطلب الداخلى على العمل فى مصر فى الفترة محل التحليل ارتكز أساسا على الطلب الحكومى · معظم العمالة التى استوعبها هذا القطاع كانت مع ذلك فى صورة عمالة زائدة وغير منتجة حيث أن انتاجيتها الحدية تقرب من الصفر · ولذلك فان العمالة فى هذه الحالة أضافت للاجور والانفاق الحكومى (الطلب الكلى) دون أن تمثل أى اضافة مذكورة للعرض الكلى من السلع والخدمات ·

أما الطلب على العمل فى القطاع الرأسمالى فهو مازال محدودا للغاية

لصغير حجم هذا القطاع · مع تحسين المناخ الاقتصادى واصلاح السياسات الاقتصادية يمكن لهذا القطاع أن ينمو بمعدلات متزايدة · أيضا فى حالة اصلاح القطاع العام ، وفصل الادارة فيه عن الملكية ، يمكن لهذا القطاع أن ترتفع انتاجيته ومعدلات ربحيته وبذلك ينضم للقطاع الرأسمالى حيث أن هذه التسمية لا صلة لها بمن يملك رأس المال · بذلك يتسع حجم قاعـــدة الانتاج الرأسمالى الحـــديث فى مصر بحيث يصبح أداة للنمـــو والتراكم الرأسمالى على المدى الطويل ، كما أوضح لنا الكلاسيكيون ·

أخَيرا ، خلق المناخ الاقتصادى المنتج والمستقر فى مصر ، وما يتطلبه من اصلاحات اقتصادية وسياسية ، يمكن أن يكـــون له تأثير كبير على المدخرات المصرية التى تسربت للخارج للاستثمار هناك · عودة هذه المدخرات للاستثمار فى مصر فى مشروعات انتاجية يعطى دفعة اضافية لنمو القطاع الرأسمالى فى مصر · نمو هذا القطاع واتجاهه نحو التراكم الرأسمالى والتوسع يؤدى تدريجيا الى زيادة حقيقية فى الطلب على العمل المنتج ·

النتيجة : ملامح سياسة للعمالة فى التسعينات :

من التحليل السابق يمكن أن نخلص الى ما يلى :

أولا : أعتمد معدل النمو فى مصر فى الخمسة عشرة عام الماضـــية ، واستراتيجيته وسياساته على التصدير الأولى سواء للانتاج (البترول) ، أو عناصر الانتاج (العمالة ـ للدول العربية ، ورأس المـال ـ للاســـواق المالية العالمية) ·

ذلك بالاضافة الى الاتجاه نحو الاقتراض المتزايد من الخارج ·

ثانيا : عنصر الانتاج الرئيسى فى مصر هو مواردها البشرية التى يمكن استخدامها استخداما فعالا لتحقيق التنمية · يلزم أن نذكر هنا أن الدولتين الرائدتين فى مجال التصنيع ســـواء فى أوروبا (انجلترا) أو فى آســـيا (اليابان) لم يكونوا أغنياء فى الموارد الطبيعية بل أعتمدوا أساســـا على مواردهم البشرية كأفراد وكمجتمع · التنظيم الاجتماعى والسياسى للسكان من أجل التنمية هو المدخل الأساسى والمبدئى للتقدم ·

ثالثا : هناك ارتباط عضوى بين توزيع الدخـــل ، معدلات التراكم الرأسمالى والطلب على العمالة والنمو · يمكن تحقيق الربط بين هـــذه الجوانب المختلفة للنمو عن طريق تشجيع وتوسيع قاعدة القطاع الرأسمالى سواء عام أو خاص حتى يصبح « محرك النمو » (Engine of growth)

رابعا : الاستثمار فى الموارد البشرية ، خاصة فى مجالات التعليم ، عنصر أساسى لعملية التراكم الرأسمالى والتنمية ·

خامسا : يلزم الاتجاه نحو دمج وتوحيد أسواق العمل خاصة من ناحية القوانين التى تحكمها واطاراتها التنظيمية ·

سادسا : زيادة استيعاب قوة العمل فى الانتـــاج المحلى ، خاصـــة الصناعى ، وتوجيهه بدرجة كبيرة نحو التصدير يمثل استراتيجية أفضل كثيرا من الاستراتيجية المتبعة حاليا والقائمة على تصدير العمل كسلعة أولية ·

هذه التوصيات تمثل لبنات هامة فى أثناء اســـتراتيجية للتسعينات متمركزه على تنمية واستغلال الموارد البشرية ، بدلا من الاستراتيجية الحالية القائمة على التصدير الأولى ـ سلعى أو خدمى والاقتراض من الخـــارج · (primary export and debted growth) .

الهـــوامش

١ - See Oskar Lampe (1970)

٢ - يعرف القطاع الرأسمالى هنا على أنه ذلك القطاع الذى يقوم باستخدام العمل المؤجر من أجل الانتاج والبيع فى السوق (وليس الاستخدام المباشر) بقصد تحقيق الربح ٠

٣ - مع تز ايد معدلات نمو الراغبين فى العمل فى المناطق الحضرية بمعدلات تفوق معدلات الطلب عليهم يبدأ فائض عمل كبير Surplus labor فى القطاع الحضرى يقترب فى خصائصـــه من القطاع التقليـــدى فى الريف ٠

The World Bank, World Development Report 1984, Table 21, p. 258.

٥ - اختلطت التقديرات بين المصادر الاحصائية فى اختيار بداية الســـن لتقدير قوة العمل فالبعض يبدأ بـ ٦ سنوات كحد أدنى ، بينما يصل والبعض الآخر الى ١٥ سنة ٠

٦ - انظر : نادر الفرجانى (طبيعة مشاكل التشغيل فى مصر ١٩٨٨م) ٠

٧ - اتجاه أسعار هذه الأصول للارتفاع ، بالاضافة الى الاتجاه التضخمى فى المستوى العام للاسعار بصفة عامة ، أدى الى ، وتأثر بزيادة الاتجاه لشراء هذه الأصول بعنصر المضاربة ٠

— Howard, M.C., **Modern Theories of Income Distribution,** London, Macmillan, 1979.

— Oskar, Lauge, "An Introduction to the Theory of Economic Development" in **Papers in Economics and Sociology,** Trans. by P.F. Knights Field, N.Y., Pergam on Press, 1970.

— Lewis, W.A., "Economic Development with Unlimited Sup-

plies of Labour," **The Manchester School,** May 1954, pp. 139-91.

— Mazundar, D., **Segmented Labor Markets in LDCs,** World Bank Reprint Series No. 267, 1983.

— Miani, R. and Ono, A., **Wages and Employment in Dualistic Development : Japanese Experience,** Center Paper No. 224, Yale University, Economic Growth Center, May 1975.

— Steward, F., and Streeten, P.P., "Conflicts between Output and Employment Objectives in Development Countries", **Oxford Economic Papers,** Vol. 23, 1971, pp. 145-68.

— Tollison, R.D., "Rent Seeking : A Survey", **Kyklos,** Vol. 35, 1982, pp. 575-602.

(ب) مراجع عربيـــة :

— الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : **التعداد العـــام والاسكان والمنشآت ١٩٧٦م** ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٧م ٠

— نادر فرجانى : **طبيعة مشكل التشغيل فى مصر** ، الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، سبتمبر ١٩٨٨م ٠

جدول (١)

ملحق احصائى

السكان والعمالة ومعدلات نموهما (بالمليون شخص)

	السكان (١)	العمالة (٢)	(٢) ÷ (١) (٣)
١٩٠٧	١١ر٣	٣ر٤	٣٠ر-
١٩١٧	١٢ر٨	٤ر٣	٣٤ر-
١٩٢٧	١٤ر٢	٥ر٢	٣٧ر-
١٩٣٧	١٥ر٩	٥ر٨	٣٦ر-
١٩٤٧	١٩ر-	٦ر٦	٣٥ر-
١٩٦٠	٢٦ر١	٧ر٨	٣٠ر-
١٩٦٦	٣٠ر١	٩ر-	٣٠ر-
١٩٧٦	٣٨ر٢	١١ر٥	٣٠ر-
١٩٨٦	٥٠ر٥	١٤ر١	٢٨ر-
معدلات النمو المتوسطة (٪) :			
١٩٤٧ - ١٩٦٠	٢ر٤	١ر٣	
١٩٦٠ - ١٩٦٦	٢ر٣	٢ر٣	
١٩٦٦ - ١٩٧٦	٢ر٣	٢ر٤	
١٩٧٦ - ١٩٨٦	٢ر٨	١ر٩	

جدول رقم ٢

تطور الناتج القومى الاجمالى (GNP) (أ) ١٩٥٢ - ١٩٧٣

بتكلفة عناصر الانتاج الجارية والثابتة (لعام ١٩٧٥) - مليون جنيه

	الناتج والدخل المحلى الاجمالى		معدلات النمو ٪
	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	
٥٣/١٩٥٢	٨٥٤	١٣٠٣	٦٠/٥٩-٥٣/٥٢ ٣ر٦
٦٠/٥٩	١٣٢١	١٦٩٢	٦٥/٦٤-٦٠/٥٩ ٥ر٨
٦٥/٦٤	١٩٧٣	٢٢٧٨	١٩٧٣-٦٥/٦٤ ٣ر٢
٧٠/٦٩	٢٦٦٣	٢٦٦٣	
١٩٧٣	٣٤٦٥	٣٠٥٨	

(ب) ١٩٧٤ - ١٩٨٥

بالأسعار الجارية والثابتة لعام ٨٢/١٩٨١

١٩٧٤	٤١٩٧	٩٧١٥	١٩٧٤ - ١٩٧٩ ٦ر٩
١٩٧٩	١٢١٠١	١٥٧٧٦	٨٤/٨٣ - ١٩٧٩ ٥ر٩
٨٤/١٩٨٣	٢٥٩٦١	٢١٢٥٧	٨٥/٨٤-٨٤/٨٣
١٩٨٤	٣٠٩٤٥		
٨٦/١٩٨٥			
٨٧/١٩٨٦			

جدول رقم ٣

معدلات ونمط نمو الانتاج القطاعى (٥٣/١٩٥٢ - ٧٠/١٩٦٩)

(بالمليون جنيه - وبالأسعار الثابتة لعام ٧٠/١٩٦٩)

	٥٣/١٩٥٢	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	١٩٧٣
١ - **الزراعة :**	٦٥٥	٨٢٥	٩٦٥	١٠٧٥	١١٤٥
- الغذاء	(٣٨٧)	(٤٩٩)	(٦١٩)	(٦٨٦)	(٧٥١)
٢ - **الصناعة :**	٨٣٥	١٢٥٠	١٧٢٨	٢١١٧	٢٥١٧
- بترول		(١١)	(٢١)	(٦٢)	(٣٧)
- صناعة تحويلية		(١٢٣١)	(١٦٩٥)	(٢٠٤٣)	(٢٤٦٨)
٣ - **الكهرباء :**	٧	٢٣	٤٨	٦٠	٦٨
٤ - **تشييد :**	٦٣	١٠٦	١٨٨	٢٦٦	٢٤١
٥ - **خدمات :**					
اجمالى الانتاج	٢٢٧٦	٣١٢٤	٤٢٥٢	٥٢٠١	٦١٠٤

- معدلات النمو(٪)	٥٣/٥٢ ٦٠/٥٩	٦٠/٥٩ ٦٥/٦٤	٦٥/٦٤ ١٩٧٣	١٩٧٣ ١٩٧٧	٥٣/٥٢ ١٩٧٧
١ - **الزراعة :**	٣ر١	٩ر٢	٨ر١	٩ر-	٣ر٢
- الغذاء	(٥ر٣)	(٤ر٣)	(٢ر١)	(١ر٢)	(٨ر٢)
٢ - **الصناعة :**		٤ر٦	١ر٤	٦ر٥	٤ر٥
بترول		(١ر١٢)	(٣ر٢)	(٢٢ر٨)	(١١ر٩)
تحويلية		(٦ر٢)	(٤ر١)	(٦ر٣)	(٥ر٢)
٣ - **الكهرباء :**	١٣ر١	١٤ر٦	٣ر٨	١١ر٤	١٠ر٨
٤ - **التشييد :**	٧ر٤	١١ر٤	٢ر٧	٧ر٣	٦ر٥
٥ - **الخدمات :**					
اجمالى الانتاج	٤ر٤	٦ر١	٣ر٩	٦ر٣	٤ر٩

جدول رقم (٤)

معدلات ونمط الناتج القطاعى (١٩٧٤ - ٨٧/١٩٨٦)
بالأسعار الثابتة لعام ٨٢/١٩٨١ ، وبالمليون جنيه

	١٩٧٤	١٩٧٩	٨٤/٨٣	٨٧/٨٦
١ - الزراعة :	٣١٢٢	٣٥٨٩	٣٩٣٧	٤٦٧٠
٢ - الصناعة والتعدين :	١٥٤٥	٢١٥٤	٢٩٩٤	٤١٢٩
٣ - البتـــرول :	٤٨١	٢١٤١	٣٤٢٧	٣٨٦٧
٤ - الكهرباء والمرافق العامة	٨٠	١٥٤	٢٢١	٢٤١
٥ - التشـــييد :	٤٨٣	٨٩٦	١١٧٧	١٢٤٢
٦ - مجمـوع القطـاعات السلعية :	٥٧١١	٨٩٣٤	١١٧٥٦	١٤١٤٨
٧ - مجموع القطـــاعات السلعية بدون البترول:	٥٢٣٠	٦٧٩٣	٨٣٢٩	١٠٢٨١
٨ - النقل والمواصلات :	٢٦٧	٦٩٦	٩٦٦	٢١٧٧
٩ - قناة الســويس :	٧٠	٥٢٥	٦٢٧	٦٦٣
١٠ - التجارة والمال :	١٥٤٤	٢٨١٦	٣٩٨٠	٥٣٤٩
١١ - مجمـوع قطـــاعات التـــوزيع :	١٨٠٤	٤٠٣٧	٥٥٧٣	٨١٨٧
١٢ - قطاعات التـــوزيع بدون قناة السويس :	١٨١١	٣٥١٢	٤٩٤٦	٧٥٢٤
١٣ - الاسـكان :	٢٠٧	٢٨٤	٤٧٠	٥٨٠
١٤ - خدمات أخـرى :	١٩٩٣	٢٥٢١	٣٤٥٨	٤٧٤٢
١٥ - الســياحة :	(١٦٣)	(٢٤٨)	(٢٥٧)	(٢٩٩)
١٦ - الخدمات الحكومية :				
١٧ - مجمـوع قطـــاعات الخـــدمات :	٢٢٠٠	٢٨٠٥	٣٩٢٨	٥٦٢١
١٨ - الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عناصر الانتاج :	٩٧١٥	١٥٧٧٦	٢١٢٥٧	٢٧٩٥٧
١٩ - الناتج المحلى الاجمالى بدون البترول : وقناة السويس	٨١٧٧	١٣٠٩٧	١٧٦٣٦	٢٣١٦٥

تابع جدو رقم (٤)

— معدلات النمو السنوى :	١٩٧٤-٧٩	١٩٧٩-٨٣/٨٤	٨٣/٨٤-٨٦/٨٧
	٪	٪	٪
★ القطاعات السلعية بدون البترول :	ـر٥	ـر٤	١ر٥
★ الناتج المحلى الاجمالى بدون البترول وقناة السويس :	٩ر٤	٧ر٣	٦ر٧
★ الاستهلاك الحكومى :	ـر٤	١٥ر٩	—
★ الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة: عناصر الانتاج :	٩ر٦	٧ر٥	٧ر١

قائمة المراجـع

BIBLIOGRAPHY : مراجع أجنبية (أ)

— Assaad, Ragui, **The Employment Crisis in Egypt : Trends and Issues**, The American University in Cairo, January, 1989.

— Berry, A. and Sabot, R.H., "Labour Market Performance in Developing Countries : A Survey", **World Development**, vol. 6, 1978, pp. 1199-1242.

— Bhagwat, A., "Main Features of the Employment Problem in Developing Countries", **IMF Staff Papers**, vol. XX, March 1973, pp. 78-99.

— Edwards, E.O., **Employment in Developing Nations**, N.Y., Columbia University Press, 1974.

— Fankert, F., "Income Distribution at Different Levels of Development : A Survey of Evidence," **International Labor Review**, vol. 108, pp. 97-125.

— Fei, J.C.H. and Ranis, G., **A Model of Growth and Employment in the Open Dualistic Economy : The Cases of Korea and Taiwan**, Center Paper No. 233, Yale University, Economic Growth Center, 1976.

— Fergany, N., **A Characterisation of the Employment Problematique in Egypt**, National Conference on Employment Strategy : Egypt in the 1990s, Cairo, December 1988.

— Friedmann, J., and Sullivan, F., "The Absorption of Labor in the Urban Economy : The Case of Developing Countries", **Economic Development and Cultural Change**, vol. 22, April 1974, pp. 385-413.

— Hansen, B., **Long-Term Treads in the Egyptian Labour Market From Labour Surplus to Labour Shortage,** ILO Doc. 4, Employment Strategy Mission to Egypt : 1980, September 1986.

— Harrod, R.F., **Towards a Dynamic Economics,** London, Macmillan, 1948.

— Heady, C., "Alternative Theories of Wages in Less Developed Countries : An Empirical Test", **Journal of Development Studies,** vol. 24, October 1987, pp. 5-15.

تعقيب على بحث

الاقتصاديات الكلية لمشكلة البطالة فى مصر

أ٠ فـــؤاد ســـلطان

أشعر بسعادة غامرة كلما دعيت للاسهام فى نشاط هـــذه الجمعية العريقة ، ذلك أن للجمعية منزلة خاصة فى نفسى لما تسهم به من نشاط علمى وعملى بناء فى المجالات الاقتصادية المختلفة فى مصر ٠ وكنت أود أن أكون بينكم اليوم لولا اضطرارى للسفر الى خارج مصر ٠ وكنت أعلم ذلك مسبقا ٠ وما قبولى للتعقيب ـ فى ظل هذه الظروف ـ الا دليلا على مدى اعتزازى وتقديرى للجمعية ولمؤتمر الاقتصاديين المصريين الذى أشرف بأن أكون أحدهم٠

كما زادت سعادتى عندما اطلعت على عنوان الورقة التى طلب الى أن أعقب عليها وهو « الاقتصاديات الكلية لمشكلة البطالة فى مصر » للاستاذ الدكتور/عصام منتصر ، اذ أن العلاج السليم والنظرة الصحيحة لمشكلة البطالة ـ وهى الموضوع الرئيسى لمؤتمرنا هذا العام ـ يجب أن ينبع من الدراسة الكلية للاقتصاد المصرى والتى ينبغى أن تعالج كلا من عدم التوازن الداخلى الممثل بعجز الموازنة العامة للدولة ، والاختلال الخارجى المتمثل فى العجز المزمن فى ميزان المدفوعات ٠

لقد قسم الكاتب ورقته الى ثلاثة أجزاء ٠ تناول فى الجـــزء الأول « نظريات العمالة ـ اطار تحليلى اجمالى « وعرض فيه للنظريات الكلاسيكية والماركسية والنيوكلاسيكية والكينزية ثم نماذج النمو الحديثة ٠ وقد استفدت كثيرا من قراءة هذا الجزء النظرى وان كان لى عليه الملاحظات التالية :

١ ـ ان العرض كان مقتضبا ، وربما ما يغفر للكاتب أن هذا الجزء ليس أساسيا للبحث ، وقد يكون من المفيد أن يعرض لهذه النظريات بطريقة مفصلة فى بحث آخر ٠

٢ ـ لم يستفد الدكتور/منتصر من هذا الجزء عند اجراء التطبيق على مصـــر ٠

٣ - ورد فى ص ٥ أن النظرية النيوكلاسيكية « استبعدت البعد الاجتماعى للنمو الاقتصادى » وقد لا يكون هذا تعبيرا دقيقا عن هذه النظرية. فكما تعلمون فان أصحاب هذه النظرية تحدثوا فى اطار التوازن الجزئى Partial Equilibrium والمتغيرات الوحدية Micro . كما اعتبرت توزيع الدخل مسألة تحددها تفضيلات المجتمع . وهناك فرق كبير بين القول باستبعاد البعد الاجتماعى وترك تحديده للمجتمع . ولعل دراسة شروط التوازن فى نموذج باريتو للرفاهة تظهر هذا بجلاء .

والجزء الثانى من البحث فهو بعنوان « نمو السكان وقوة العمل فى مصر » (عرض العمل) . ويعرض الكاتب فيه عرضا شيقا للعوامل المحددة لقوة العمل ونحن نتفق مع التحليل الوارد فى هذا الجزء بصفة اجمالية . غير أن تفسير الباحث لانخفاض معدل المساهمة فى قوة العمل من ٣٠٪ الى ٢٨٪ فقط من السكان بحسب التعداد العام لسنة ١٩٨٦ بأنه يعكس « عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب ازدياد أعداد الراغبين فى العمل أى أن العجز هو من جانب الطلب على العمل وليس من جانب العرض » صفحة ٨ .

أقول أن هذا التفسير قد لا يعكس الحقيقة كاملة ، حيث أن هناك عوامل أخرى قد اسهمت فى هذا الانخفاض منها : الصغر النسبى لأعمار السكان - وقد أشار الكاتب الى هذا فى موضع آخر - وكذلك اندفاع الأفراد الى التعليم حتى نهاية المرحلة الجامعية بدرجة متزايدة لم تكن مشاهدة فى أوائل القرن الحالى .

أما الجزء الثالث والذى يعرض فيه لأساسيات البحث فكان تحت عنوان « معدلات ونمط المتغيرات الكلية والطلب على العمل » واستعرض فى هذا الجزء معدلات نمو ونمط التكوين الرأسمالى ، ومعدلات ونمط نمو الدخل والانفاق الكليين ونمط توزيع الدخل والادخار ، ومعدلاتونمط ونمو واتجاهات العمالة والأجور . والملاحظات الأساسية على هذا الجزء هى :

١ - بالنسبة للجدول رقم ١ صفحة ١٣ لم يسعفنى الوقت فى الرجوع الى الكتاب السنوى للاحصاء لعام ١٩٨٨ للتدقيق فى الأرقام الواردة عن الرقعة الزراعية . وأعتقد أن هناك لبسا حيث تمثل هذه الأرقام المساحة

المنزرعة محاصيل صيفية أو شتوية وليس الرقعة الزراعية التى تزيد على ٦ مليون فدان فى عام ١٩٨٦ وليس ٥ر٤ مليون فدان كما هو وارد بالبحث · ولكن هذا لا يؤثر على التحليل الوارد بالورقة ·

٢ ـ أعتقد أن المصطلح الانجليزى لاهلاك رأس المال (صفحة ١٤) هو Depreciation وليس Consumption

٣ ـ القول بأن الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٣ فترة « استقرار سعرى عامة » غير محددة · ولكن بالتأكيد أن معدل التضخم لم يكن صفرا خلال هذه الفترة وخاصة فى أواسط الستينات · وقد يؤدى ذلك الى توصل الباحث الى نتائج غير صحيحة ·

٤ ـ لم يتضح لى المقصود بالجدول رقم ٢ وذلك من عدة جوانب :

(أ) المعروف أن الفرق بين التكوين الرأسمالى الحقيقى والاستثمار الثابت الاجمالى (بالأسعار الثابتة) هو التغير فى المخزون ولكن الفرق بين الأرقام الواردة بالجدول لا يمكن أن تمثل ذلك · ولابد أن هناك خطأ ما فى هذا الجدول ·

(ب) لعل المقصود بالتكوين الرأسمالى الحقيقى هو رأس المال كرشيد وليس الاستثمار كتدفق · واذا كان الأمر كذلك فليس من المتصور أن اجمالى الاستثمار منذ ١٩٧٣ الى ٨٣/١٩٨٤ هو ٣٦٤٩ مليون جنيه بأسعار عام ٦٩/١٩٧٠ مهما كانت الأرقام القياسية المستخدمة فى تكميش الأرقام الجارية·

٥ ـ ان التحليل الذى أجرى فى جزئية التكوين الرأسمالى لا تساند النتيجة التى خلص اليها الباحث وهى « ان معدلات الاستثمار والتكوين الرأسمالى لا تتفق مع الحاجة الى تحقيق زيادة فى الطلب على العمالة تفوق الزيادة فى عدد السكان » (صفحة ١٦) وهنا اختلف مع الكاتب حيث أن مستوى الاستثمار الذى تحقق فى الاقتصاد المصرى مرتفع وكاف لاحتياجات نموه · بدليل وجود طاقات عاطلة ملموسة · وأن تفسير البطالة يحتاج الى البحث عن متغيرات أخرى كما سيرد بعد قليل ·

٦ ـ بالنسبة لنمط توزيع الدخل :

(أ) قرر الباحث أن نمط « توزيع الدخل يتميز بدرجة تركيز عالية · منذ عام ١٩٧٣ » وهذا انطباع لا يوجد ما يسانده من احصاءات وربما يوجد من الدلائل التى تشير الى عكس ما استخلصه الباحث ·

(ب) ان ارجاع « العامل الأهم » فى نمط توزيع الدخل الى التنظيم الاحتكارى للسوق » (صفحة ١٩) ليس صحيحا وهناك عوامل عدة اسهمت فى زيادة دخول فئات عريضة من الشعب منها : ارتفاع أثمان أراضى البناء بعد نصر ١٩٧٣ ، وتحسن دخول الحرفيين والمهنيين زيادة دخول المتكسبين من الزراعة ، وغيرها من الفئات ·وعموما فان مسألة نمط توزيع الدخل تحتاج الى دراسة متعمقة ·

٧ ـ ومن التحليل الخاص بالأجور والاسعار فى الحكومة والقطاع العام (صفحة ٢١) كنا نود لو أن الدكتور/منتصر قد أظهر العلاقة بين الأجر الحقيقى والانتاجية ولم يكتف بالعلاقة بين الاجر النقدى والأسعار ·

٨ ـ اما عن ضرورة تحسين المناخ الاقتصادى فاننا نتفق تماما مع ما أورده الباحث ·

نأتى أخيرا للنتائج التى توصل اليها الباحث · واحد المحاور الرئيسية التى دار حولها البحث هو الارتباط العضوى بين توزيع الدخل ومعدلات التراكم الرأسمالى · وأود أن أتشكك فى صحة هذه المقولة حيث أنه من الممكن أن يكون هناك عدم عدالة صارخة فى توزيع الدخل ومع ذلك يكون معدل التراكم الرأسمالى منخفضا وذلك اذا ما اتسم سلوك أصحاب الدخول العليا بالاستهلاك الترفى والتبذيرى · ومن الناحية الأخرى يمكن أن يكون معدل التراكم مرتفعا فى ظل عدالة أكبر فى توزيع الدخل اذا كانت القيم الاجتماعية والسلوك الفردى تحبذ الادخار وتحض عليه ، فضلا عن أن عدالة التوزيع قد ترفع الانتاجية ومعدل النمو نظرا لما توفره من نمط تغذية أفضل تنعكس على قدرة وكفاءة الايدى العاملة على الانتاج · وأعتقد أن هذه النقاط قد تناولها ـ كما تعلمون كل من فبلن ودوزنبرى وغيرهما ·

وفى الختام اشار الباحث الى أمرين :

أولهما : تفاقم مشكلة البطالة فى الوقت الذى تزايدت فيـــه الموارد المالية (ص ١) ٠

وثانيهما : صعوبة تطبيق الاصلاح الاقتصادى فى ظل انتشار البطالة٠

وأود أن أقول أن تفاقم مشكلة البطالة ظهر مع تراجع معدل نمـــو الموارد المالية والتى لم تظهر خلال السبيعنات عندما كانت هذه الموارد متزايدة٠ وكذلك فان صعوبة تطبيق الاصلاح نظرا لانتشار البطالة يجب أن تدفعنا الى الاسراع بالاصلاح قبل استفحال المشكلة ٠ بل ان عدم تطبيق الاصلاح هو الذى يؤدى الى النتائج الوخيمة ٠

وفى الاقتصاد كما فى الطب يمر العلاج بمراحل ثلاث هى : الاعراض والتشخيص ثم العلاج ٠ وفى الطب قد يختلف الاطباء على التشخيص وطرق العلاج ٠ أما المشكلة فى الاقتصاد فهى أننا كاقتصاديين قـــد نختلف على الاعراض أيضا ٠

ان علاج مشكلة البطالة يتطلب سياسات اقتصادية شاملة ـ ماليـــة ونقدية وسعرية وتجارية وغيرها ٠ ومن وجهة نظرى ، فاننا نحتاج الى مزيد من التحرير فى ادارة الاقتصاد القومى لمواكبة التغيرات التى تطـــرأ على الاقتصاد العالمى ٠ وهذه السياسات التحريرية تختلف عما درجنا اتباعه فى الماضى بحيث تستخدم المؤشرات الاقتصادية بدرجة متزايدة بدلا من الاوامر المباشرة والتدخل الادارى ٠ كما يلزمنا افساح مجال أكبر أمـــام القطاع الخاص كى يسهم فى النشاط الاقتصادى وذلك فى ظل الامكانات المتوافرة له وفى ضوء عجز موازنة الدولة ٠ وبدون هـــذين العنصرين ـ السياســـات التحريرية الملائمة ومساهمة أكبر للقطاع الخاص ـ لن نستطيع حل مشكلة البطالة حلا جذريا ٠

هذا ماكنت أود أن يتعرض له الدكتور/منتصر ٠ وأمل ان يفعل ذلك فى ورقة اخرى ٠ وكل هذه الملاحظات السابقة لا تنقص من أهمية الورقة ولا تقلل من جودة التحليل الذى أهنىء الكاتب عليه ٠

تعقيب على بحث

الاقتصاديات الكلية لمشكلة البطالة فى مصر

أ٠ د٠ اسماعيل صبرى عبدالله

تجاوز زميلنا د٠ عصام منتصر مرحلة ارتقاب الثناء على عمله ٠ وهو بالقطع يتطلع الى آراء أقرانه الناقدة لأن أى عمل علمى لا يمكن أن يصل الى مستوى الكمال دون مثل تلك المناقشات ٠ لهذا لن أقرظ البحث ٠ وأنا فى مجال عرض الرأى أقول اننى متفق معه تماما فى التوجهات التى طرحهافى نهاية بحثه ٠ كما أننى سعدت بمحاولته الوجيزة للتذكير بوضع مشكلة البطالة فى علم الاقتصاد النظرى بمدارسه الأساسية والربط بين البطالة وتوزيع الدخل بنوع خاص ٠

ثم أقدم فيما يلى بعض المواقع التى رأيت كلامه فيهامازال صحاجة الى التدقيق أو التحقيق أو التعليق :

١ ـ آراء أرثر لويس فى العلاقة بين التنمية ونمط توزيع عوائد الانتاج:

أثبتت الدراسات التالية أن مسلك الفئات الرأسمالية فى بلدان التخوم Periphery يجافى هذا الفهم التاريخى لدور تزايد الربح فى تنظيم الادخار والاستثمار ٠ وقال فى هذا الصدد الاقتصادى الكبير راؤول بريبش ان رأسمالية الدول الغربية كانت طبقة مدخرة فى حين أن رأسمالية التخوم طبقة مستهلكة ومبددة ٠ وهذا ما ينعاه الدكتور عصام نفسه على الأوضاع فى مصر ٠

وكذلك فيما يخص العلاقة بين تكلفة المعيشة ومستوى الأجور لابد أن يؤخذ فى الاعتبار فى عصرنا هذا أنها لا تقتصر على الغذاء ٠ والدليل على ذلك أن الحد الأدنى للاجور الذى تطبقه أحيانا الدول الرأسمالية المتقدمة يتضمن الى جانب الغذاء تكلفة المسكن والصحة والتعليم ٠

٢ ـ **عيوب النظرة الكلاسيكية التشاؤمية :** (مالتس وريكاردو) أرجعها الدكتور عصام الى اهمال أولئك الاقتصاديين لعنصر التقدم التكنولوجى ٠

والواقع أن هذا التقدم كان يجرى فى عصرهم على وتائر بطيئة (أكثر من ستين عاما بين اختراع آلة النسيج واختراع قطار السكك الحديدية ، حوالى خمسين عاما بين القطار والسيارة ٠٠ الخ) ٠ والمأخذ الأساسى على الكلاسيكيين فى تقديرى هو اغفال عنصر هجرة العمل الى الأمريكتين واستراليا ونيوزيلندا وغير ذلك من المستعمرات الاستيطانية التى بلغت أقصى معدلات لها خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وخلصت أوروبا من ملايين كثيرة من الفقراء ومن لا يجدون عملا ٠ ومن ناحية أخرى أدى تدفق المنتجات الغذائية من تلك القارات على أوروبا الى ضمان توفيرها بأسعار زهيدة لعشرات السنين ٠

٣ ـ **فيما يخص كارل ماركس** قال الدكتور عصام أنه « لم يعط أى اهتمام لنظرية ريكاردو فى تناقص العائد الحدى لعناصر الانتاج » والذى أعرفه هو أن كتاب رأس المال يتضمن بابا طويلا فى شرح ما أسماه « ماركس قانون اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض المطرد » ، وقد كتب كثير من الاقتصاديين المعاصريين ـ متأثرين بتزايد أرباح الشركات الكبرى ـ فى نقد ماركس فى هذا الصدد ٠

٤ ـ **كينز والاستثمار العام** : ينقد الدكتور عصام ما قاله كينز من ضرورة تدخل الاستثمار العام لسد فجوة الاستثمار الخاص مؤسسا كلامه على سوء نتائج المشروعات العامة فى بلدان كثيرة ٠ وخطأ الممارسة لا يكفى دليلا بذاته على خطأ المفهوم النظرى ٠ فالرأسمالية الأسبانية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر عجزت عن التصدى للتطوير التكنولوجى الهام التمثل فى استحداث واستخدام طاقة البخار لأنها خلطت بين التكاثر المالى (وفرة الذهب والفضة فى ذلك الوقت) وبين التراكم الرأسمالى (تزايد الأصول الانتاجية) ٠ ولكن ذلك لا ينفى الحقيقة النظرية القائلة بأن التراكم البدائى للارباح هيأ الظروف للثورة الصناعية ٠

٥ ـ **البطالة وفائض العمل** : هذه تفرقة هامة فى كل بلدان العالم الثالث ٠ ويقصر الكاتب تعبير البطالة على أشكال البطالة التقليدية التى تظهر فى المجتمعات المتقدمة اما نتيجة للتطور التكنولوجى واما بسبب الدورات الاقتصادية ٠ أما ما يسميه « فائض العمل » فهو ما أسميته فى بحث لى « البطالة البنيوية » التى ترتبط بواقع تخلف الاقتصاد القومى وعجزه المستمر

على استيعاب مجمل قوة العمل فى أعمال انتاجية · وبغض النظر عن الخلاف فى التسمية - وهو أمر جزئى - تعد هذه التفرقة أمرا جوهريا لأنها تؤدى الى ظاهرة تنفرد بها بلدان العالم الثالث هى ظاهرة « المهمشين » أولئك الذين يمضون حياتهم كلها أو جلها دون عمل مستقر أو دخل ثابت لأن دورة الانتاج والتوزيع داخل الاقتصاد القومى لم تتسع لاستيعابهم · ووجود الفئات المهمشة عامل اضطراب اجتماعى وعدم استقرار سياسى دائم كما أوضحته فى بحثى المذكور(*) ·

٦ - **مشكلة غير الراغبين فى العمل :** ناقش الدكتور عصام هذه المشكلة عند مناقشة نسبة البطالة الى قوة العمل المتاحة فى الاقتصاد القومى · وما أريد أن أضيفه لكلامه هو أن البيانات المتاحة ليست مبنية على استقراء أو مسح مباشر لغير الراغبين فى العمل لمعرفة أسباب عدم رغبتهم فيه · والأغلب أن عدد عدم الراغبين فى العمل يؤخذ بطريق الطرح الحسابى للراغبين فى العمل من قوة العمل · هذه مشكلة جدية لأن محاولات تفسير الأرقام المتاحة حاليا تتعدد وتثير قضايا آخرى مثل « الاقتصاد الخفى » ·

٧ - **مفهوم عرض العمل غير المحدود :** الذى صاغة أيضا أرثر لويس (وأنا من المعجبين بهذا الاقتصادى الكبير) · ولكنى أعترض عليه من حيث أنه يفترض أن العمل عنصر متجانس بحيث يمكن أن يحل بعضه محل بعض فى سيولة ويسر · ومصداق اعتراض هو ما أوضحه الدكتور عصام نفسه بعد ذلك من افتقاد وحدة سوق العمل فى مصر وتفرق العمالة فى أسواق متعددة · والواقع أن من أهم أسباب هذه الظاهرة العلاقة بين العمل والتكنولوجية · فتأهيل عامل أمى لكى يخدم كومبيوتر مثلا يكاد أن يكون أمرا مستحيلا وهو أمر صعب حتى بالنسبة لخريج الجامعة الذى لم يألف التعامل مع المفاهيم الرياضية ·

٨ - **نسبة العاملين بقطاع الخدمات :** أشارك الدكتور عصام فى التوقف عندما جاء فى تقرير « التنمية فى العالم ١٩٨٨ » من أن نسبة هؤلاء العاملين الى اجمالى قوة العمل تعد ضئيلة فى مواجهة الحقائق الاقتصادية التى أشار

(*) انظر : اسماعيل صبرى عبد الله : « الخصائص المشتركة فى ظاهرة البطالة فى العالم الثالث » فى : قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة « البطالة فى مصر ١٩٨٩ » تحرير : د· سلوى سليمان · ص ٢٦ وما بعدها ·

اليها · وان كان واقع بيانات البنك الدولى المتاحة لى يقول ان نسبتهم زادت من ٢٠٪ فى ١٩٦٥ الى ٣٤٪ فى ١٩٨٠ · كما لاحظت بصفة عامة تدنى النسبة فى عدد كبير من بلدان العالم الثالث · وربما كان السبب هو عدم القدرة على التوصل لأعداد العاملين فى بعض قطاعات الخدمات حيث العاملون فيها يتراوحون بين الفئات المهمشة وبين العمالة المنتظمة (قطاع الخدمات المنزلية مثلا) ·

٩ ـ **تقدير الزيادة فى الدخل الزراعى :** كنت أود لو تحفظ الكاتب حول تقديرات الدخل الزراعى · فبيانات وزارة الزراعة فيما عدا المحصولات الرئيسية لا تستند الى مسح واقعى · بل أن المساحة المحصولية حتى من المحصولات الزراعية الرئيسية مازالت محل خلاف بين وزارتى الرى والزراعة· كما أن الخمس عشرة سنة الأخيرة تميزت بنمو أنشطة غير زراعية بعضها متصل بالزراعة (مثل المفارخ) بل وأنشطة لا علاقة لها بالزراعة (مثل قمائن الطوب) ·

١٠ ـ **الدخل المحلى والناتج المحلى الاجمالى :** يستخدم الدكتور عصام فى الدراسة بشكل منتظم تعبير الدخل المحلى · ولكنه فى بعض المواقع على الأقل (تلك التى يستند فيها الى بيانات وزارة التخطيط) كان المقصود هو فى الحقيقة الناتج المحلى الاجمالى ·

١١ ـ **شركات الاستثمار :** وأخيرا أعتب على الاقتصادى القدير عصام منتصر لاستخدامه دون تحفظ لتعبير « شركات استثمارية » الذى بدأ بتفرقة بين الشركات التى يحكمها قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل فى ١٩٧٧ وبين تلك المؤسسة فى ظل قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨٢ (الشركات المساهمة) فصفة الاستثمار لا مبرر لها علميا · وكل شركة انتاجية ـ أيا كان وضع ملكيتها ـ تمارس نشاط الاستثمار · كما أن تعبير شركة أو بنك استثمار يشير الى شركات مالية تستثمر ما تحت يدها من أموال (مملوكة للغير عادة) فى الاستثمار بنظام محفظة الأوراق المالية أو بالاشتراك فى انشاء شركات جديدة · والخطأ الشائع فى التعبير يخفى قضية سياسية هى أن تكون الشركات الاستثمارية ، أو القطاع الاستثمارى كما يقال الطفل المدلل للدولة مادامت مشكلة التنمية هى الاستثمار · وهذه المقولة خاطئة أيضا لأن الأساس الذى ترتكز اليه التنمية هو الادخار ، والاستثمار ليس الا جمع وتحريك مدخرات لتشغيلها فى الانتاج ·